

الاقتدار المالي العام

"بدلالة المديونية الداخلية والخارجية"

إعداد

شيرين جمال الدين هيكل

مروة وحيد أبو اليزيد

محمد فخرى شوشة

إشراف

د. محمد رضا العدل

يوليو ٢٠٠٤

المستخلص

يرتبط الدين العام الداخلى والخارجى ارتباطا وثيقا بالكثير من المتغيرات الاقتصادية التى يتضمنها كل من الجانب المالى والجانب العينى من الاقتصاد القومى. واستمرار زيادة هذا الدين من سنة لأخرى وتخطيه للمستوى الحرج قد يدفع إلى درجة ما من الإنفلات المالى العام وقد يمتد ذلك الإنفلات إلى المتغيرات المالية وغير المالية الأخرى الأمر الذى قد يتسبب فى عدم الاستقرار المالى والاقتصادى. وفيما يتعلق بالدين الداخلى فإن عجز الموازنة العامة يبدو سببا رئيسيا وراء ارتفاع هذا الدين أما الدين العام الخارجى فيبدو أن فجوة الادخار وما ينطوى عليه فى ميزان المدفوعات هى الباعث الرئيسى له. وفى عدد من الأدبيات الاقتصادية جرى التعامل مع كل من النوعين على حدة إلا أن هذا البحث يعالج الأثنين كظاهرتين متصلتين ببعضهما وبغيرهما من المتغيرات الاقتصادية والمالية وذلك بهدف التوصل إلى مؤشر محدد يمكن تسميته الاقتدار المالى العام واليسر المالى.

Abstract

Both the domestic and the foreign debt are strongly related to many economic variables that are considered a part of the fiscal and real sectors of the national economy. The continuous increase in the debt from year to another and passing what can be called the critical level may lead to fiscal unsustainability which might affect other fiscal and non-fiscal variables leading in the end to fiscal and economic instability. On one hand, it appears that the budget deficit is the major cause of the domestic debt while, on the other hand, it appears that the lack of savings and its effects on the balance of payments is the reason behind the occurrence of foreign debt. In some economic studies, it was dealt with each kind of debt separately while in this research paper we will deal with both as two phenomena linked to each other and to other economic and fiscal variables aiming at creating an indicator which we can call fiscal sustainability and solvency.

قائمة المحتويات

٤ الملخص التنفيذى
٧ المقدمة
٧ القسم الاول : الجوانب الاقتصادية لتحليل اليسر والاقتدار المالى
٧ ١ . ١ تطور عجز الموازنة العامة للدولة
٨ ٢ . ١ نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالى
٩ ٣ . ١ أسباب تزايد عجز الموازنة العامة للدولة
١٥ ٤ . ١ نسبة الدين العام المحلى والخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى
١٧ ١ . ٥ العجز الأولى فى الموازنة العامة للدولة
١٩ القسم الثانى : نموذج الاقتدار واليسر المالى
١٩ ١ . ٢ تعريف اليسر والاقتدار المالى
١٩ ٢ . ٢ توصيف النموذج
٢١ ٣ . ٢ تطبيق نموذج اليسر والاقتدار المالى على الاقتصاد المصرى
٢٥ الخلاصة
٢٦ المراجع
٢٧ الملحق الفنى
٣٢ ملحق الدراسات السابقة
٣٦ الملحق الاحصائى

الملخص التنفيذي

تعد السياسة المالية أحد أهم الأدوات التى يستخدمها المخطط الاقتصادى فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وصولاً بمعدلات النمو الاقتصادى إلى المعدل المرغوب فيه وعادة ما يتم تقييم السياسة المالية أو الوضع المالى بمنأى عن الأهداف والسياسات الاقتصادية الأخرى مثل السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ونظراً لوجود علاقة قوية بين كل من السياسة المالية والنقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى فلا بد أن يتمشى حجم العجز المستهدف مع الأهداف الأخرى مثل معدل النمو والتضخم والدين العام الخارجى والداخلى. فإذا لم تكن هذه الروابط واضحة فان مقاييس الأداء المالى مثل نسبة العجز للناتج المحلى الإجمالى أو نسبة الدين الحكومى للإيرادات لا تعطى صورة واضحة وصحيحة عن المستوى الملائم لعجز الموازنة وعن حجم التعديل المالى اللازم لتحقيق الاستقرار المالى.

ويشهد الاقتصاد المصرى حالياً ارتفاعاً كبيراً فى عجز الموازنة العامة وتزايداً لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى الأمر الذى يتطلب ضرورة دراسة الوضع المالى الحالى. وتقوم هذه الدراسة بتطبيق منهج محاسبى بسيط قائم على قيد الموازنة العامة للدولة فى محاولة لتقييم الوضع المالى الحالى فى ظل المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وتحديد نسبة عجز الموازنة الأولى إلى الناتج المحلى الإجمالى اللازم لتحقيق اليسر والاقتدار المالى العام Fiscal solvency and sustainability. ويوضح شرط اليسر المالى الوضع المالى الآمن للدولة الذى لا يؤدي إلى انفلات حجم الدين العام أو حجم الإلتزامات الغير قابلة للسداد. أما بالنسبة للاقتدار المالى فهو يوضح الوضع المالى للدولة المتسق مع أهداف السياسات الأخرى مثل التضخم ومعدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى والذى يؤدي إلى عدم زيادة الديون المحلية أو الخارجية.

ويتطلب تحليل اليسر والاقتدار المالى العام بداية تحليل الجوانب الاقتصادية والمالية المحيطة تحليلاً كيفياً، وقد تبين من خلال تحليل هيكل الموازنة العامة للدولة التزايد فى عجز الموازنة بشكل كبير فى الفترة الاخيرة حيث تزايدت الفجوة بين الاستخدامات العامة والإيرادات العامة بشكل كبير وكانت الزيادة الاكبر فى الاستخدامات الجارية والتي تزايدت نحو ٦١ مليار جنيه فى الفترة من عام ١٩٩٧/١٩٩٦ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ فى حين انخفض حجم الاستخدامات الاستثمارية بنحو ٠,٤ مليار جنيه وزادت التحويلات الرأسمالية بنحو ٦,٧ مليار جنيه. بالإضافة إلى تباطؤ معدل نمو الإيرادات حيث

بلغ معدل النمو المركب للإيرادات السيادية نحو ٦,٧٪ خلال الفترة من ١٩٩٦/١٩٩٥ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقارنة بمعدل نمو مركب بلغ نحو ٢١٪ خلال الفترة من ١٩٩٠/١٩٨٩ - ١٩٩٦/١٩٩٥ وكذلك الحال بالنسبة إلى الإيرادات الجارية الأخرى والتي بلغ معدل النمو المركب لها نحو ٥,٢٪ مقارنة بنحو ٢٢,٢٪ خلال نفس الفترات.

وقد تزايد العجز الأول فى الموازنة العامة للدولة بشكل كبير خاصة فى الفترة من عام ١٩٩٦/١٩٩٥ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث تزايد من ٠,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى نحو ٢٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ويعبر هذا العجز عن صافى حساب الدخل- الاستهلاك للحكومة أو الادخار الحكومى الأولى فهو عجز الموازنة العامة بدون فوائد ومصروفات الدين العام المحلى والخارجى .

وقد تم حساب نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى الإجمالى اللازمة لتحقيق شرطى اليسر والاقتدار المالى العام ومقارنتها بتلك النسبة المحققة بالفعل من خلال تطبيق شرطى اليسر والاقتدار المالى العام على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من عام ١٩٩٢/١٩٩١ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، فى محاولة لتقييم الوضع المالى الحالى ومدى اتساقه مع الأهداف الاقتصادية الأخرى ولتحديد حجم الإصلاح المالى اللازم للوصول إلى مستوى اليسر والاقتدار المالى العام، وقد تبين بعد تطبيق شرطى اليسر والاقتدار المالى، اتساق الوضع المالى مع الأهداف الاقتصادية الأخرى خلال الفترة من ١٩٩٢/١٩٩١ حتى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ حيث لم يكن هناك حاجة إلى إصلاحات مالية بل على العكس فقد كانت نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى الإجمالى المحققة بالفعل أفضل من تلك النسبة اللازمة لتحقيق شرطى اليسر والاقتدار المالى العام. إلا أنه بداية من عام ١٩٩٧/١٩٩٦ بدأت الفجوة بين كلا من النسبتين واستمرت هذه الفجوة حتى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث تبين أن الوصول إلى مستوى اليسر المالى يتطلب إصلاحا ماليا بنسبة ٥,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى وبنسبة ٧٪ للوصول إلى مستوى الاقتدار المالى العام. حيث أن نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى الإجمالى التى يتحقق عندها اليسر المالى هى ٠,٧٪ فى حين أن تحقيق الاقتدار المالى يتطلب تحقيق فائض فى الموازنة الأولية بنحو ٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

المقدمة

للسياسة المالية دور هام فى مساعدة الدولة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك الاستقرار الاقتصادى العام. وعادة ما يتم تقييم الأداء المالى للدولة بمنأى عن العلاقة بالسياسات الاقتصادية الأخرى مثل السياسة النقدية وهو تقييم مضلل للأداء المالى حيث يجب أن يؤخذ فى الاعتبار العلاقة بين الوضع المالى للدولة والسياسات الأخرى.

ونظرا لارتباط السياسة المالية بالسياسات الاقتصادية الأخرى وعلى رأسها السياسة النقدية فلا بد أن يتمشى حجم العجز المستهدف مع الأهداف الأخرى مثل معدل النمو والتضخم والدين العام الخارجى والداخلى. فإذا لم تكن هذه الروابط واضحة فان مقاييس الأداء المالى مثل نسبة العجز للنتائج المحلى الإجمالى أو نسبة الدين الحكومى للإيرادات لا تعطى صورة واضحة وصحيحة عن المستوى الملائم لعجز الموازنة وعن حجم التعديل المالى اللازم لتحقيق الاستقرار المالى.

وتقدم هذه الدراسة منهجا بسيطا للمساعدة فى تقييم الأداء المالى من خلال هيكل اقتصادى كلى متكامل، يأخذ فى اعتباره عددا من العوامل منها الترابط المتزايد بين السياسات المالية والنقدية وقياس الأداء المالى ومدى قدرته على تحقيق الأهداف للسياسات السابق ذكرها، وان يراعى التقييم المالى البعد طويل الأجل والبعد قصير الأجل من خلال المنظورين الداخلى والخارجى.

يتناول القسم الأول توصيفا كيفيا لأهم الجوانب المالية والاقتصادية خلال الفترة من عام ١٩٨٤/١٩٨٥ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ويليهما فى القسم الثانى توصيفاً لنموذج اليسر والاقتدار المالى العام وعرضاً تطبيقياً للنموذج على الاقتصاد المصرى.

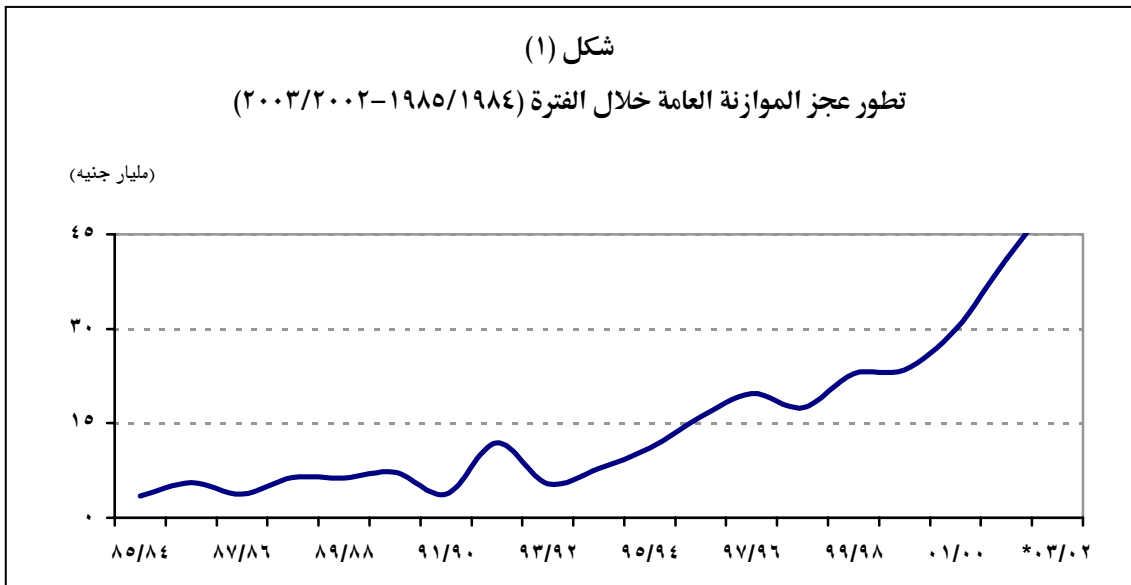
القسم الأول

الجوانب الاقتصادية لتحليل اليسر والاقتدار المالى

يمثل كل من اليسر والاقتدار المالى العام ذلك الوضع الذى لا يؤدي إلى مزيد من المديونية المحلية والخارجية، ولا بد لهذا الوضع أن يكون متسقاً مع الأهداف الاقتصادية الأخرى. وفي سياق تحليل اليسر والاقتدار المالى بداية يتم تحليل الجوانب الاقتصادية والمالية المحيطة تحليلًا كميًا، ومن ثم يقوم هذا الجزء بتقديم التحليل الكيفي لأهم جوانب اليسر والاقتدار المالى متمثلًا في تطور عجز الموازنة وتطور حجم الدين العام خلال الفترة من عام ١٩٨٤/١٩٨٥ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

١.١ تطور عجز الموازنة العامة للدولة

يمثل عجز/فائض الموازنة العامة للدولة الفرق بين إجمالي الاستخدامات العامة وإجمالي الإيرادات العامة للدولة. ويلاحظ من الشكل رقم (١) الاتجاه التصاعدي لعجز الموازنة خلال الفترة محل الدراسة من عام ١٩٨٤/١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢. حيث حققت الموازنة العامة عجزًا وصل إلى ٧,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٠/١٩٨٩ مقارنة بحوالي ٣,٥ مليار جنيه في عام ١٩٨٥/١٩٨٤ بمعدل زيادة مركب قدره ١٥,٨٪، وذلك نتيجة لزيادة العجز المحقق في الموازنة الرأسمالية من عام ١٩٨٥/١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٠/١٩٨٩ حيث بلغ هذا العجز في أول الفترة ١,٩ مليار جنيه ووصل إلى ٥,٨ مليار جنيه في نهايتها.



مقدرة °

ويرجع ذلك للزيادة فى إلتزامات الدين العام الخارجى والذى زادت نسبته للتحويلات الرأسمالية من ٥,٧٪ إلى ٢٢,٧٪. ثم بعد ذلك انخفض العجز فى الموازنة العامة ما بين عامى ١٩٨٩/١٩٩٠ و ١٩٩٠/١٩٩١ بنسبة ٤٨,٢٪ ليصل إلى ٣,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٠/١٩٩١ مقارنة بنحو ٧,٣ مليار عام ١٩٨٩/١٩٩٠ وذلك بسبب تحقيق فائض للمرة الأولى فى الموازنة الجارية بلغ نحو ١,٧ مليار جنيه فى نفس العام بعد العجز المحقق عام ١٩٨٩/١٩٩٠ والذى بلغ نحو ١,٥ مليار جنيه عام ١٩٨٩/١٩٩٠ مما ساعد على تخفيض إجمالى العجز الناتج عن زيادة الاستخدامات الاستثمارية من ٣,٦ مليار جنيه إلى ٤,٨ مليار جنيه والاستخدامات الرأسمالية من ٥,٦ مليار جنيه إلى ٦,٨ مليار جنيه.

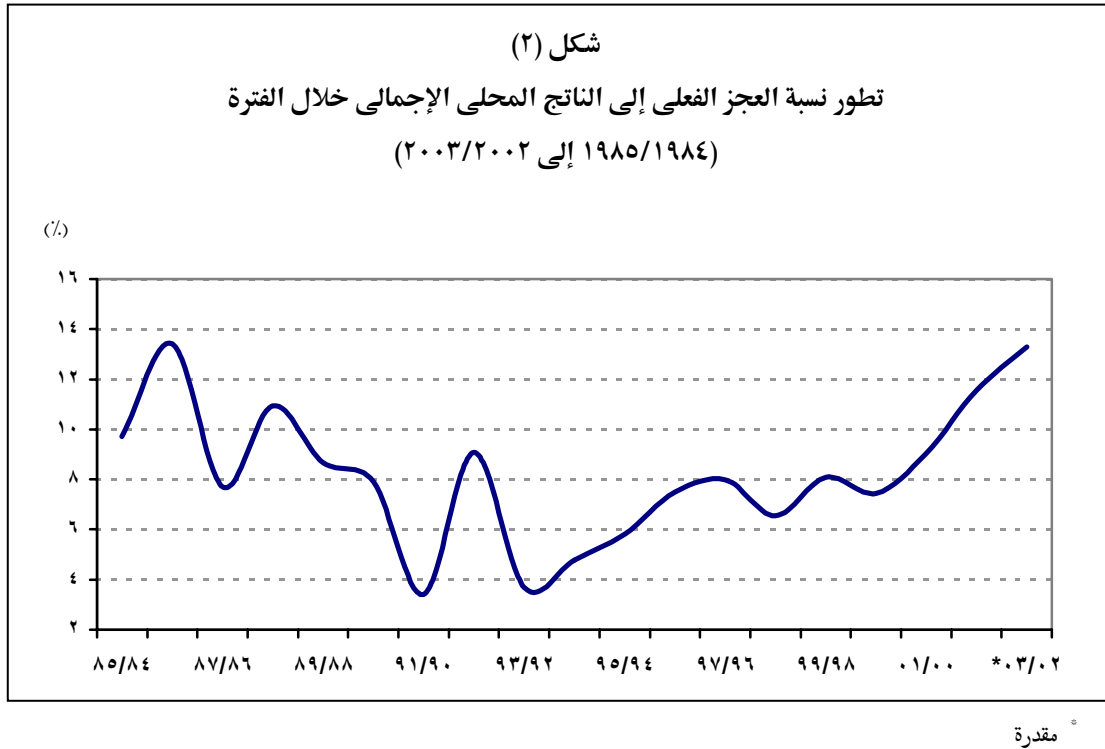
إلا أن عجز الموازنة العامة عاد للارتفاع مرة أخرى فى عام ١٩٩١/١٩٩٢ ليصل إلى ١١,٩ مليار جنيه على الرغم من زيادة الفائض فى الموازنة الجارية وتحقيق أعلى معدل للفائض فى تلك الفترة والذى بلغ ٤,٦ مليار جنيه. ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة فى عجز الموازنة الرأسمالية الذى ارتفع من ٥,٤ مليار جنيه عام ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ١٣,٧ مليار جنيه عام ١٩٩١/١٩٩٢ بسبب تمويل العجز المرحل للهيئات الاقتصادية عن سنوات سابقة والذى وصل إلى ٨,٤ مليار جنيه. وقد استمر عجز الموازنة العامة فى التصاعد حتى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ حيث بلغ ١٦,١ مليار جنيه وذلك بسبب انخفاض حجم فائض الموازنة الجارية والذى وصل إلى ٠,٦ مليار جنيه تقريبا. وبداية من عام ١٩٩٦/١٩٩٧ تحول فائض الموازنة الجارية إلى عجز بلغ حجمه نحو ١,٩٦ مليار جنيه بالإضافة إلى عجز الموازنة الرأسمالية والذى بلغ نحو ١٧,٧ مليار جنيه وبالتالي تضاعف حجم العجز بالموازنة العامة حتى وصل إلى ٥١,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.^١

٢.١ نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالى

على الرغم من ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى من ٣٥,٦ مليار جنيه عام ١٩٨٤/١٩٨٥ إلى حوالى ٣٨٨,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلا أن عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ارتفع خلال نفس الفترة. ويوضح الشكل رقم (٢) نسبة العجز بالموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة من ١٩٨٤/١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠٣. حيث تذبذبت هذه النسبة عبر الفترة محل الدراسة، وكانت

^١ مقدره

اقل قيمة حققتها هي ٣,٤٪ عام ١٩٩١/١٩٩٠ بسبب الانخفاض فى عجز الموازنة العامة من ٧,٣ مليار جنيه فى ١٩٩٠/١٩٨٩ إلى ٣,٧ مليار جنيه فى عام ١٩٩١/١٩٩٠ مع بداية تطبيق المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى وهى مرحلة التصحيح المالى. فى حين أن النسبة اتخذت شكلا تصاعديا حتى وصلت إلى ١٣,٣٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

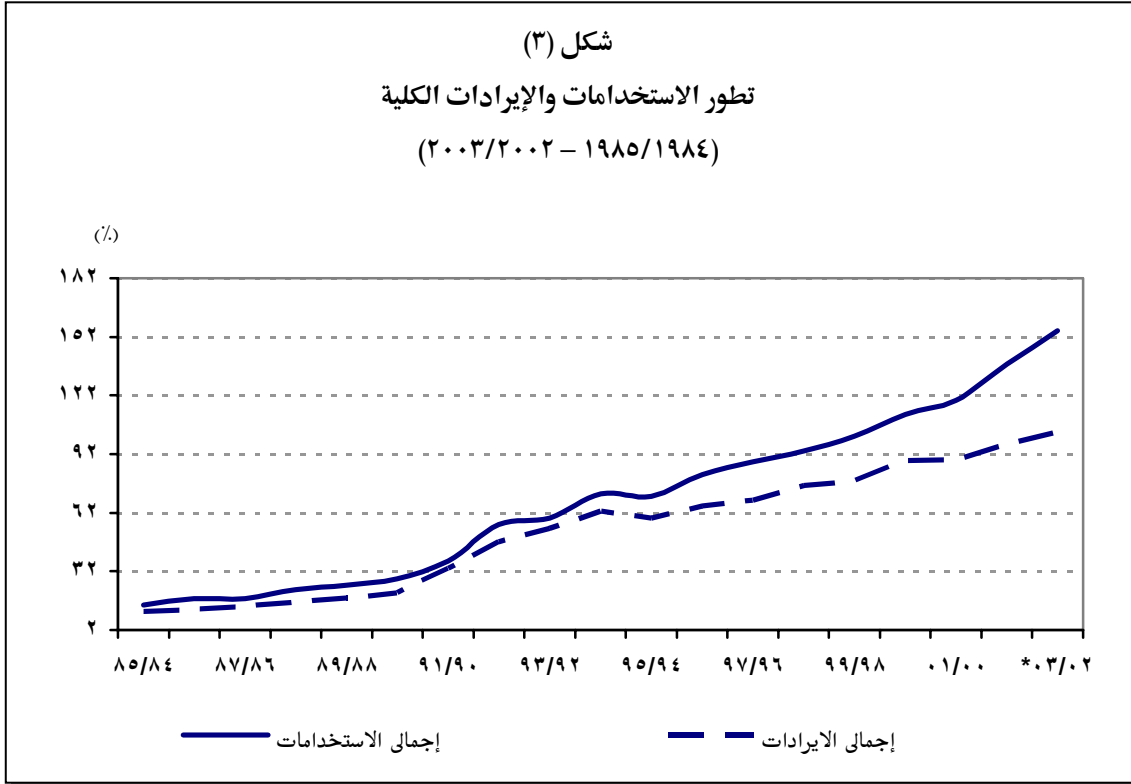


المصدر: وزارة المالية، الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة، أعداد مختلفة
وزارة التخطيط، قاعدة بيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاعية

٣.١ أسباب تزايد عجز الموازنة العامة للدولة

يرجع تزايد عجز الموازنة إما إلى زيادة الاستخدامات العامة للدولة وانخفاض الإيرادات العامة للدولة أو إلى تزايد الإنفاق بمعدل أكبر من معدل زيادة الإيرادات. وبالنظر إلى تطور كل من الاستخدامات العامة والإيرادات العامة للدولة وكما يتضح من الشكل رقم (٣) والذى يوضح الفجوة بين إجمالى الاستخدامات والإيرادات العامة يلاحظ بداية زيادة الفجوة من عام ١٩٩٥/١٩٩٤ بنحو ١١ مليار جنيه مقارنة بفجوة تصل فى المتوسط إلى ٦ مليار جنيه فى الفترة من ١٩٨٥/١٩٨٤ إلى ١٩٩٣/١٩٩٤، وقد بدأت الاستخدامات فى الارتفاع بمعدل أكبر من الارتفاع فى الإيرادات العامة بدءاً من عام ١٩٩٥/١٩٩٦.

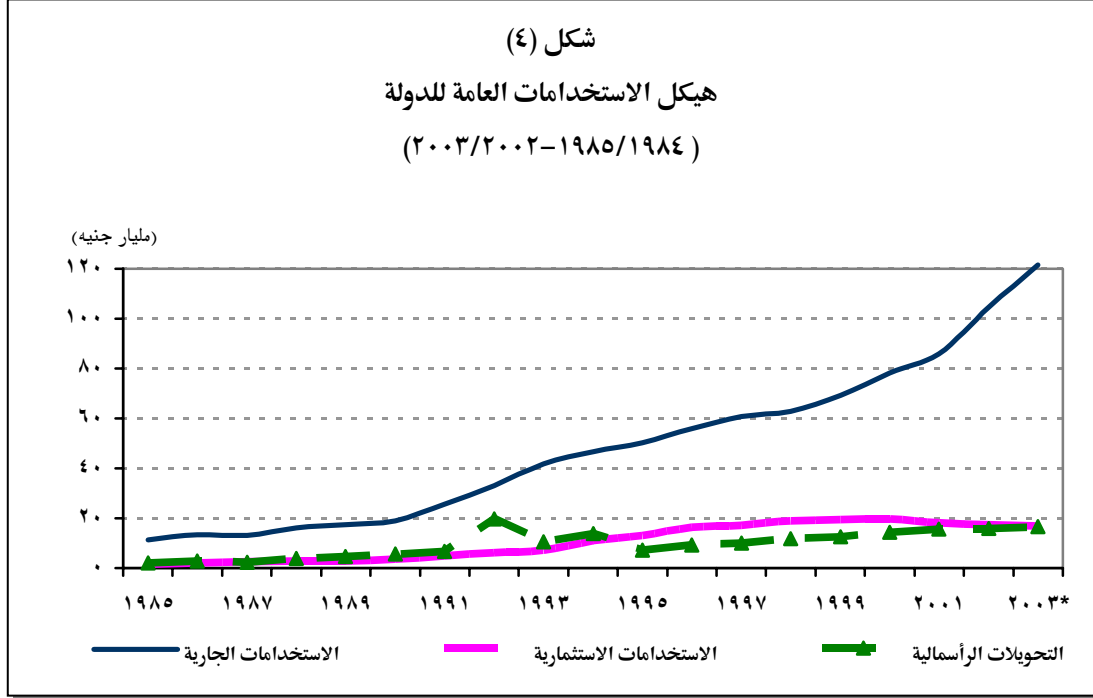
فقد زاد إجمالي الاستخدامات من ٨١,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى نحو ١٥٥,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بمعدل نمو مركب ٩,٦٪ فى حين أن إجمالي الإيرادات زادت من ٦٥,٤ مليار جنيه إلى ١٠٣,٦ مليار جنيه وبلغ معدل النمو المركب ٦,٨٪.



مقدرة

المصدر: وزارة المالية، الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة، أعداد مختلفة

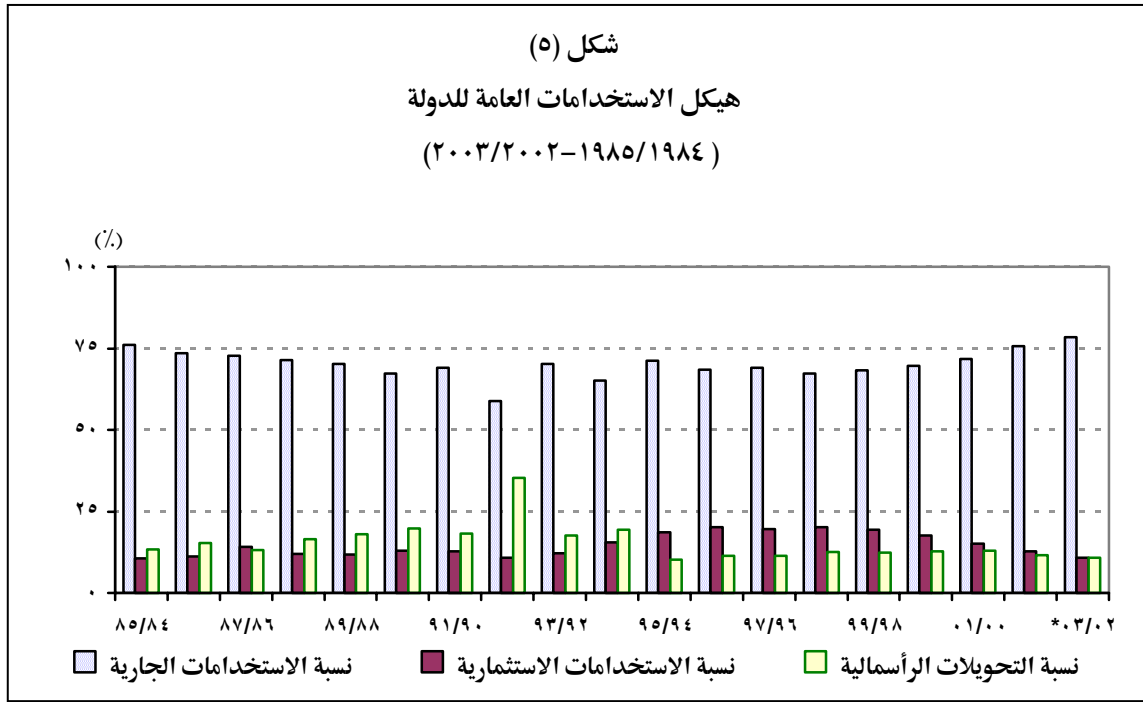
ومن خلال تحليل هيكل الاستخدامات العامة للدولة يمكن تحديد اسباب الارتفاع والتي تنحصر بين كونها زيادة فى الإنفاق الاستهلاكى أو الاستثمارى، وكما يتضح من الشكل رقم (٤). يلاحظ ارتفاع حجم الاستخدامات الجارية بشكل أكبر من الاستخدامات الاستثمارية والتحويلات الرأسمالية فقد ارتفعت فى الفترة من عام ١٩٩٧/١٩٩٦ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بنحو ٦١ مليار جنيه فى حين انخفض حجم الاستخدامات الاستثمارية بنحو ٠,٤ مليار جنيه وارتفعت التحويلات الرأسمالية بنحو ٦,٧ مليار جنيه.



مقدرة *

المصدر: وزارة المالية ، الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة ، أعداد مختلفة

وتمثل الاستخدامات الجارية النسبة الأكبر من إجمالي الاستخدامات خلال فترة الدراسة من عام ١٩٨٥/١٩٨٤ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، فكما يتضح من الشكل رقم (٥) حيث تمثل نحو ٧٠,١٪ فى المتوسط خلال الفترة ويلاحظ تقارب كل من نسبة الاستخدامات الاستثمارية والتحويلات الرأسمالية حيث تمثل الأولى ١٤,٥٪ فى المتوسط خلال الفترة بينما تمثل التحويلات الرأسمالية ١٥,٤٪ فى المتوسط من إجمالي الاستخدامات. ويلاحظ ارتفاع نسبة التحويلات الرأسمالية إلى إجمالي الاستخدامات خلال الفترة من عام ١٩٨٨/١٩٨٧ إلى ١٩٩٤/١٩٩٣ حيث بلغت نسبة التحويلات الرأسمالية ٢٠,٧٪ فى المتوسط بينما بلغت نسبة الاستخدامات الاستثمارية إلى إجمالي الاستخدامات نحو ١٢,٦٪ فى المتوسط ثم ارتفعت فى الفترة من عام ١٩٩٥/١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، لتصل إلى ١٧,١٪ فى المتوسط فى حين وصلت نسبة التحويلات الرأسمالية إلى حوالى ١١,٨٪ فى المتوسط خلال نفس هذه الفترة وإن كانت النسب تتقارب فى العام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

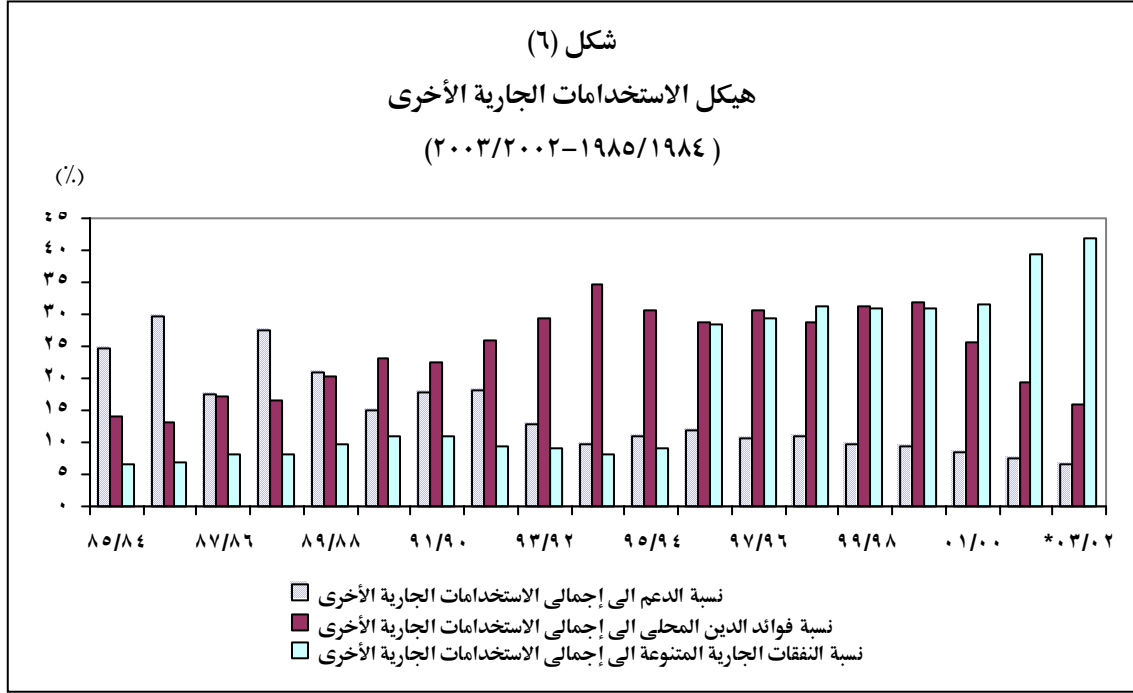


مقدرة

المصدر: وزارة المالية، الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة، أعداد مختلفة

ولتحديد أهم مصادر الزيادة فى الاستخدامات الجارية تم تحليل هيكلها والذى يتكون من الأجر بنسبة ٢٩٪ فى المتوسط ونفقات جارية أخرى والتي تمثل نحو ٧٢٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة . وكما يتضح من الشكل رقم (٦) تغير هيكل الاستخدامات الجارية الأخرى فخلال الفترة من ١٩٨٥/١٩٨٤ إلى ١٩٩٧/١٩٩٦ فقد حققت نسبة الفوائد على الدين العام المحلى لإجمالى الاستخدامات الجارية أعلى نسبة حيث وصلت إلى ٢٣,٦٪ فى المتوسط بينما حققت نسبة الدعم لإجمالى الاستخدامات الجارية ١٧,٥٪ فى المتوسط بينما حققت نسبة الاستخدامات الجارية المتنوعة لإجمالى الاستخدامات الجارية نسبة ١١,٩٪ فى المتوسط . فى حين يلاحظ ارتفاع تلك النسب بشكل كبير فى الفترة من ١٩٩٧/١٩٩٦ حتى ٢٠٠٠/١٩٩٩ حيث زادت نسبة الاستخدامات الجارية المتنوعة لإجمالى الاستخدامات الجارية لتصل فى المتوسط إلى ٣٤,٣٪ بينما وصلت نسبة الفوائد على الدين العام المحلى إلى ٢٥,٥٪ فى المتوسط وجاءت نسبة الدعم فى المرتبة الأخيرة بعدما حققت ٨,٨٪ فى المتوسط. ويلاحظ أيضا انخفاض نسبة فوائد الدين العام المحلى لإجمالى الاستخدامات الجارية من ٣١,٧٪ إلى ١٦٪ بمعدل انخفاض مركب

٢٠,٤٪ فى الفترة ٢٠٠٠/١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بينما زادت نسبة الاستخدامات الجارية المتنوعة لإجمالى النفقات الجارية بحوالى ١٠,٩٪ عن نفس الفترة لتصل إلى نحو ٤٢٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

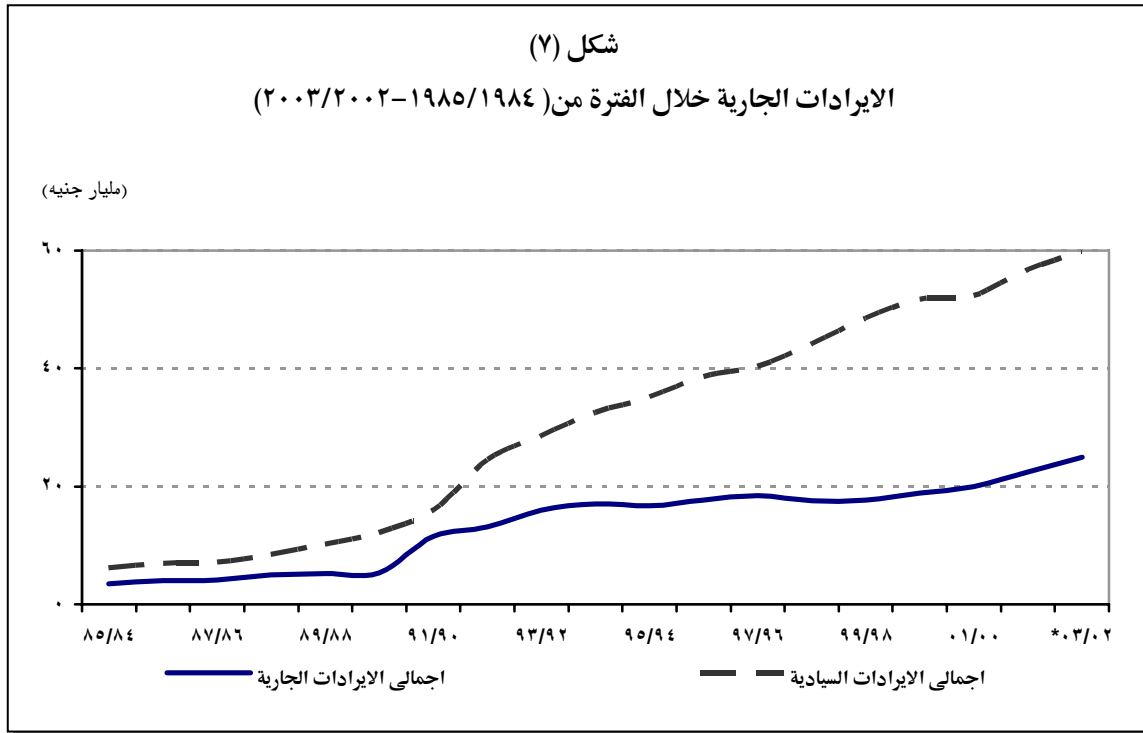


مقدرة *

المصدر: وزارة المالية، الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة، أعداد مختلفة

أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة فهى تتكون من الإيرادات الجارية ومصادر تمويلية أخرى مثل المنح والإعانات ومبيعات الأصول وتمثل الإيرادات الجارية نحو ٨٣٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٥/١٩٨٤ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢ تمثل الإيرادات السيادية الجزء الأكبر من إجمالى الإيرادات الجارية حيث تمثل فى المتوسط نحو ٦٧٪ بينما تمثل نسبة الإيرادات الجارية الأخرى نحو ٣٣٪ فى المتوسط من إجمالى الإيرادات الجارية وذلك خلال الفترة من ١٩٨٥/١٩٨٤ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

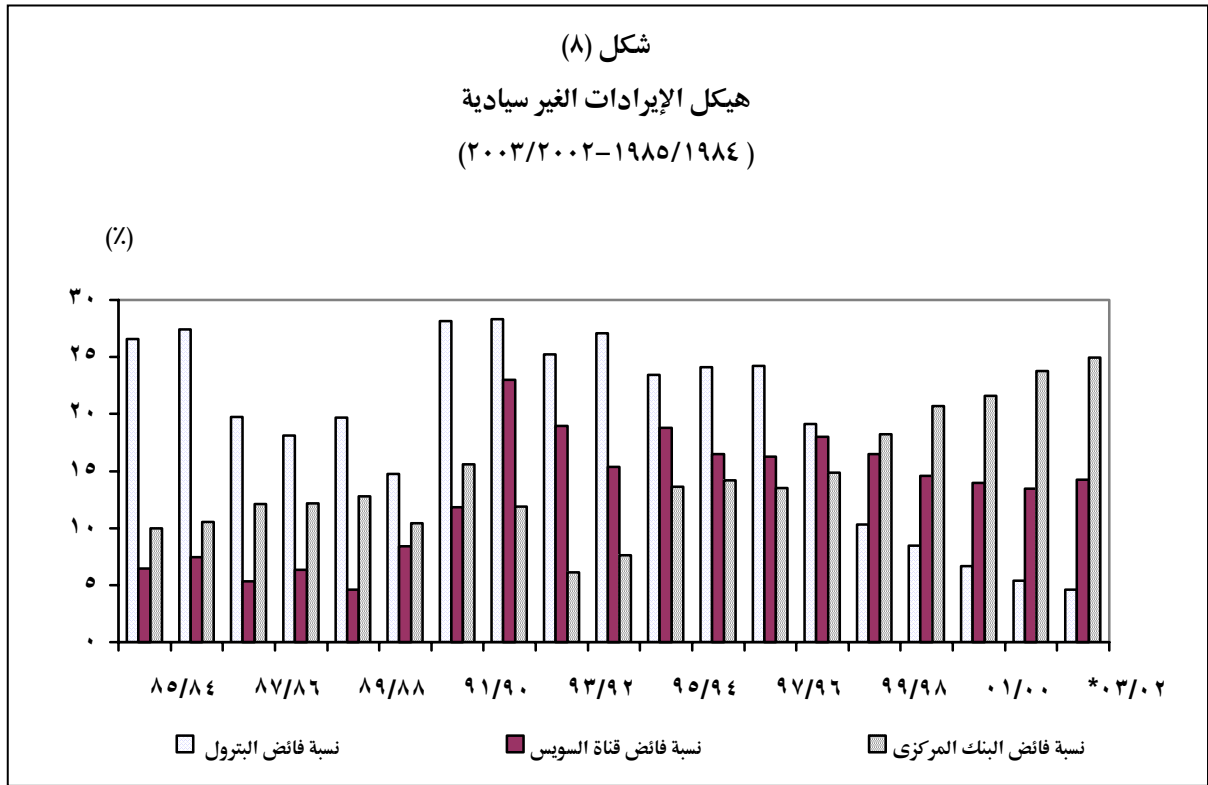
ويوضح الشكل رقم (٧) تطور الإيرادات الجارية خلال الفترة حيث انه على الرغم من تزايد حجم الإيرادات بشكل عام إلا انه من الملاحظ الانخفاض فى معدل نمو تلك الإيرادات حيث بلغ معدل النمو المركب للإيرادات السيادية نحو ٦,٧٪ خلال الفترة من ١٩٩٦/١٩٩٥ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقارنة بمعدل نمو مركب بلغ نحو ٢١٪ خلال الفترة من ١٩٩٠/١٩٨٩ - ١٩٩٦/١٩٩٥ وكذلك الحال بالنسبة إلى الإيرادات الجارية الأخرى والتي بلغ معدل النمو المركب لها نحو ٥,٢٪ مقارنة بنحو ٢٢,٢٪ خلال نفس الفترات.



مقدرة

المصدر: وزارة المالية، الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة، أعداد مختلفة

اما فيما يتعلق بهيكل الايرادات الجارية فتمثل الضرائب النسبة الأكبر من الإيرادات السيادية حيث تمثل ٦٩,٤٪ فى المتوسط من إجمالى الإيرادات السيادية بينما تمثل الجمارك من إجمالى الإيرادات السيادية حوالى ٢٢,٢٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٥/١٩٨٤ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢. و بالنسبة للإيرادات الجارية الأخرى فكما يتضح من الشكل رقم (٨) يلاحظ أن الفترة من ١٩٨٥/١٩٨٤ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ مثلت نسبة فائض البترول لإجمالى الإيرادات الجارية غير السيادية أكبر نسبة حيث وصلت إلى نحو ٢٣,٣٪ فى المتوسط، ولكن بداية من ١٩٩٩/١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ انخفضت تلك النسبة لتصل إلى ٧,١٪ فقط فى المتوسط. وذلك يرجع إلى انخفاض هذا الفائض وهو ما أثر بشكل ملموس على معدل نمو الإيرادات الجارية الأخرى حيث انخفض فائض البترول من نحو ٤,٤ مليار جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩٦ إلى نحو ١,١ مليار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بالإضافة إلى زيادة الإيرادات الجارية الأخرى زيادة بسيطة الأمر الذى أدى إلى ضعف نمو الإيرادات الجارية الأخرى بشكل عام .



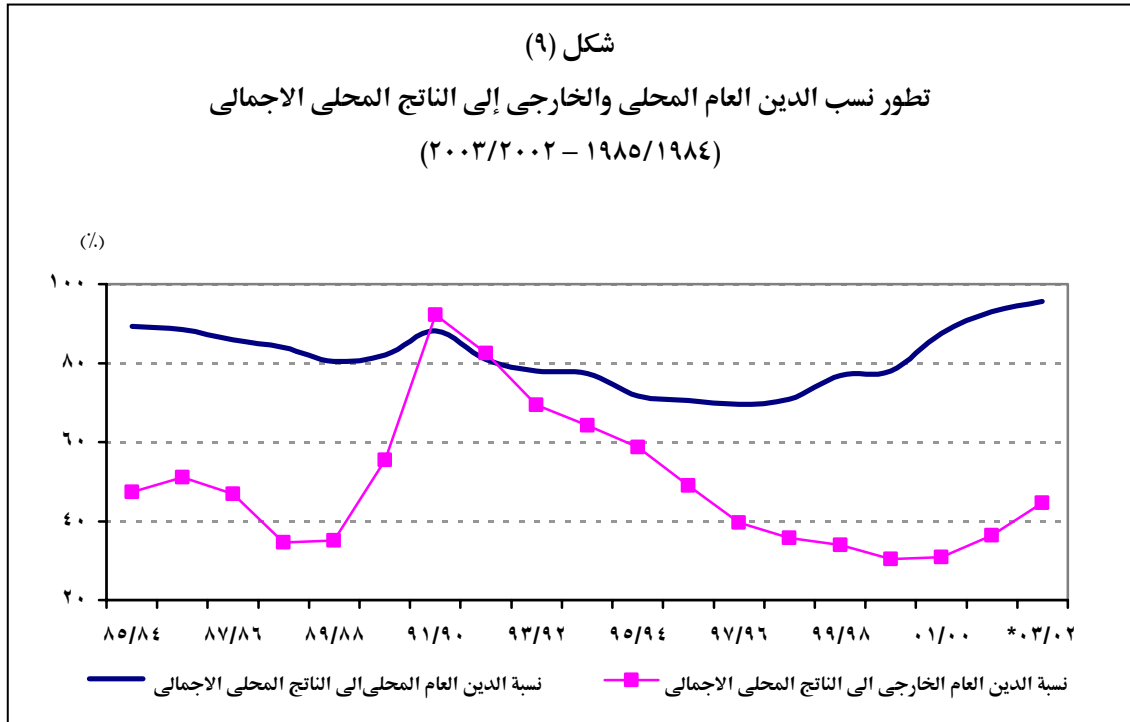
مقدرة

المصدر: وزارة المالية ، الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة ، أعداد مختلفة

٤.١ نسبة الدين العام المحلى والخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى

يوضح الشكل رقم (٩) نسبة الدين العام المحلى والخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى ، ويمثل الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى حوالى ٨١٪ فى المتوسط من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٨٥/١٩٨٤ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢. ويلاحظ انخفاض نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى نسبياً فى منتصف التسعينات عنها فى أوائل التسعينات حيث إنخفضت من حوالى ٨٨٪ فى ١٩٩١/١٩٩٠ إلى حوالى ٧٠٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلا أنها عاودت الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى حوالى ٩٦٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وهى تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالى. كذلك بلغت نسبة الدين العام الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط نحو ٤٩٪ خلال الفترة من ١٩٨٥/١٩٨٤ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، وبلغت أعلى نسبة للدين العام الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩١/١٩٩٠

حيث بلغت نحو ٩٢٪، واستمر انخفاض تلك النسبة حتى وصلت إلى أقل قيمة لها وهى ٣٠٪ فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ثم ارتفعت إلى ٤٥٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.



المصدر: البنك المركزى، المجلة الاقتصادية، أعداد متفرقة

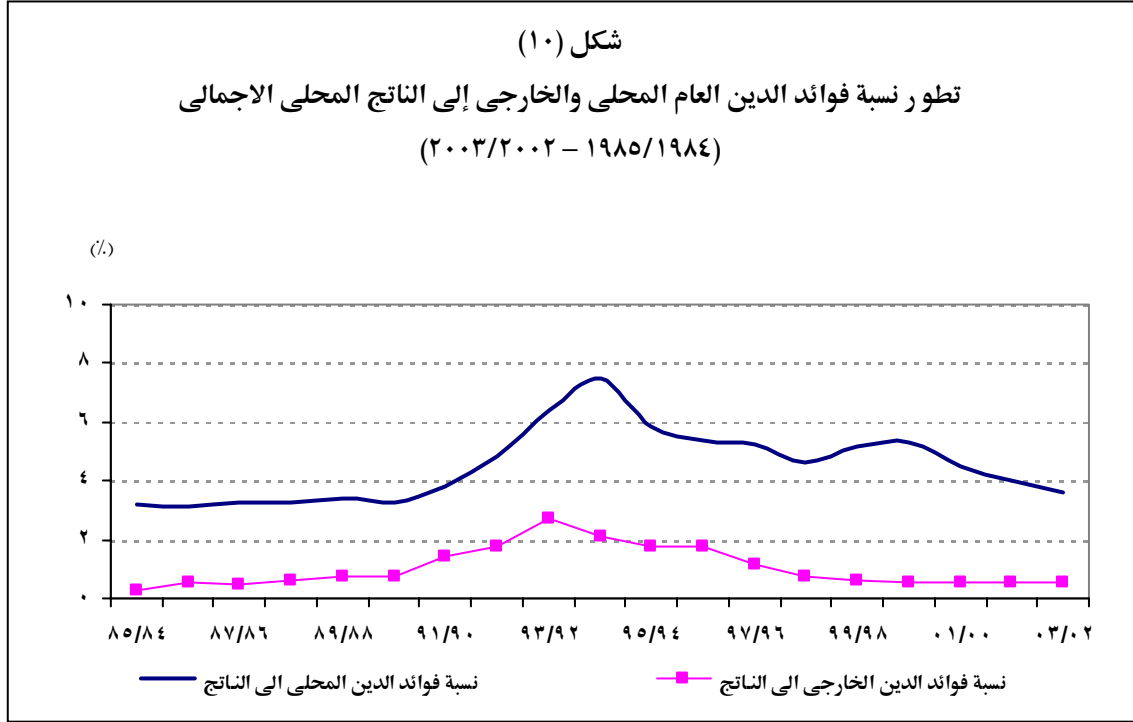
وزارة التخطيط، قاعدة بيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاعية

أما عن نسبة فوائد الدين العام المحلى والخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى فيلاحظ ارتفاع تلك النسبة ووصولها إلى أعلى قيم لها خلال عامى ١٩٩٣/١٩٩٢ حتى ١٩٩٤/١٩٩٣ فكما يتضح من الشكل رقم (١٠) بلغت نسبة فوائد الدين العام المحلى أعلى قيمة لها عام ١٩٩٤/١٩٩٣ وهى ٧,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى وبلغت نسبة فوائد الدين الخارجى نحو ٢,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٣/١٩٩٢، وذلك يشير إلى سياسة التعقيم^١ التى اتبعتها الحكومة المصرية مع بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى حيث توسعت الحكومة فى إصدار أذون الخزانة لتعقيم أثر زيادة الاحتياطى النقدى وذلك لإمتصاص ما قد يكون له من أثر توسعى نقدى لكبح التضخم^٢. وأخذت بعد ذلك كل من النسبتين فى

^١ تقوم على امتصاص فائض السيولة مع زيادة تدفقات رؤوس الاموال الأجنبية إلى مصر منذ بداية التسعينات وبالتالي قيام البنك المركزى باتخاذ التدابير لضبط التوسع النقدى ليتوافق مع حاجة المتعاملين فى الاقتصاد والتحكم فى المعروض النقدى .

^٢ Egyptian Banking System : Liberalization, Competition and Privatization , The Egyptian Center for Economic Studies, June 1998 , page 15.

الانخفاض حيث بلغت نسبة فوائد الدين العام المحلى من الناتج المحلى الإجمالى نحو ٣,٦٪ ونسبة الدين العام الخارجى من الناتج المحلى نحو ٠,٦٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

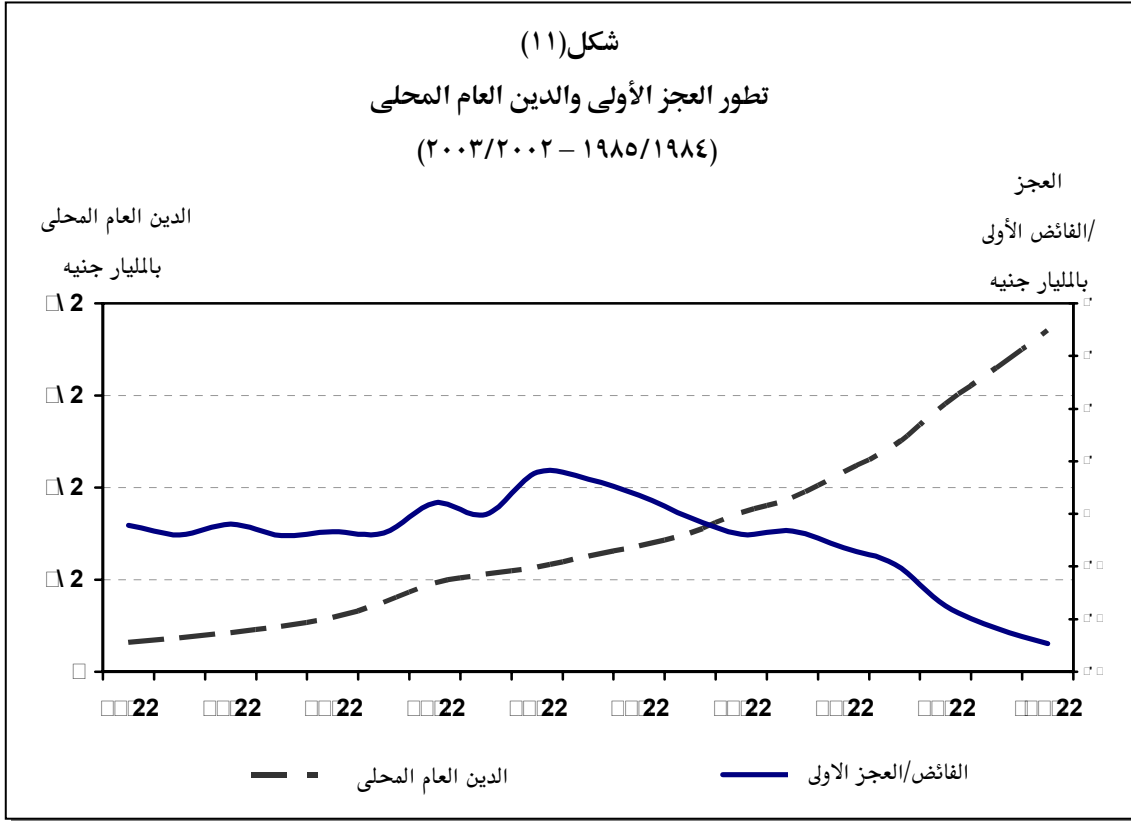


المصدر: البنك المركزى، المجلة الاقتصادية، أعداد متفرقة

وزارة التخطيط، قاعدة بيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاعية

١.٥ العجز الأولى فى الموازنة العامة للدولة

ان العجز الأولى للحكومة هو الإيرادات الكلية للموازنة العامة للدولة مطروحاً منها الاستخدامات الكلية وفوائد ومصروفات الدين العام المحلى والخارجى. ويعبر هذا العجز عن صافى حساب الدخل- الاستهلاك للحكومة أو الادخار الحكومى الأولى. ومن ثم فإنه مع زيادة العجز الأولى يزداد العجز الكلى ومن ثم يزداد الدين العام المحلى الذى يمثل مصدراً أساسياً من مصادر تمويل العجز، ويوضح الشكل رقم (١١) هذه العلاقة، فمع تزايد هذا العجز يزداد تراكم الدين العام المحلى.



مقدرة

المصدر: محسوب وفقا لبيانات وزارة المالية، ختامى الموازنة العامة للدولة، أعداد مختلفة.
البنك المركزى، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

فقد تزايد الدين العام المحلى مع تزايد قيم العجز الأولي خلال الفترة محل الدراسة، باستثناء الفترة من عام ١٩٩٠/١٩٩١ حتى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ فعلى الرغم من تحقق فائض فى الموازنة الأولية بلغ حوالى ٤ مليار جنيه فى المتوسط خلال تلك الفترة إلا أن الدين العام المحلى استمر فى التزايد من حوالى ٩٧ مليار جنيه عام ١٩٩٠/١٩٩١ إلى حوالى ١٣٧ مليار جنيه عام ١٩٩٤/١٩٩٥ وقد يرجع ذلك إلى سياسة التعقيم^١ التى لجأت إليها الحكومة لتعقيم أثر زيادة الاحتياطي النقدى من خلال التوسع فى إصدار أذون الخزانة. وقفزت بيانات العجز الأولي ابتداء من ١٩٩٥/١٩٩٦ لتصل إلى حوالى ٢٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ مقارنة بنحو ٠,٧ مليار عام ١٩٩٥/١٩٩٦.

^١ Roe Alan R. ,The Egyptian Banking system : Liberalization, Competition and Privatization , The Egyptian Center for economic studies.

القسم الثانى

نموذج الاقتدار واليسر المالى

١.٢ تعريف اليسر والاقتدار المالى

يتعلق اليسر المالى بجانب الأصول أو صافى الثروة المملوكة للدولة التى تمكنها من الوفاء بالتزاماتها المالية ومديونياتها وهى تختلف عن السيولة حيث يمكن أن يكون لدى الدولة أزمة سيولة ولكن مازال لديها يسر مالى أو قدرة على الوفاء بديونها والتزاماتها الأخرى والعكس صحيح أى أنه قد يكون هناك سيولة مالية فى الدولة ولكن لا يكون لديها حجم الأصول الكافى للوفاء بحجم الإلتزامات أو الخصوم المطلوبة. ومن ثم فإن شرط اليسر المالى يوضح الوضع المالى للدولة الآمن الذى لا يؤدى إلى انفلات حجم الدين العام أو حجم الإلتزامات الغير قابلة للوفاء. أما بالنسبة للاقتدار المالى فهو يوضح الوضع المالى للدولة المتسق مع أهداف السياسيات الأخرى مثل معدل التضخم ومعدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى والذى لا يؤدى إلى مزيد من الديون المحلية أو الخارجية.

٢.٢ توصيف النموذج

يقوم النموذج على معادلة غير خطية مشتقة من قيد الموازنة العام Budget Constraint ويتم من خلال النموذج الوصول إلى حجم العجز الأولى للموازنة العامة للدولة الذى يحافظ على اليسر والاقتدار المالى العام. ويتم اشتقاق معادلة اليسر المالى العام من قيد الموازنة الزمنى Intertemporal budget constraint حيث يتم حساب نسبة العجز الأولى فى الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى اللازمة لتحقيق شرط اليسر المالى^١ وتقدم هذه المعادلة أسلوبا لتقييم الوضع المالى لدولة ما حيث أن الفرق بين تلك النسبة من العجز الأولى إلى الناتج المحلى المحسوبة من هذه المعادلة وهى النسبة اللازمة لتحقيق شرط

^١ شرط اليسر المالى العام، معادلة رقم (٤) ، الملحق الفنى

اليسر المالى s^* والنسبة الفعلية للعجز الأولى إلى الناتج المحلى الإجمالى يحدد ما إذا كانت الدولة فى حاجة إلى إصلاحات مالية ام لا لتحقيق اليسر المالى فإذا كان هذا الفرق موجبا أشار هذا إلى أن الدولة فى حاجة إلى الإصلاح المالى لتحقيق اليسر المالى اما إذا كان هذا الفرق سالبا فهذا يعنى انه ليس هناك حاجة لإصلاحات مالية فى الدولة.

ويعتمد شرط اليسر المالى فى الاساس على العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقى ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى حالة ارتفاع سعر الفائدة الحقيقى عن معدل نمو الناتج المحلى فى الدولة يتعين أن يكون هناك فائض فى الموازنة الأولية مساوى لخدمة الدين، لأنه فى حالة عدم تحقق ذلك أو فى حالة تحقق عجز فى الموازنة العامة ستلجأ الدولة إلى مزيد من الديون، اما فى حالة ارتفاع معدل النمو للناتج المحلى الحقيقى عن سعر الفائدة الحقيقى فيمكن أن يكون عجز الموازنة الأولى ولكن الى تلك النسبة من العجز إلى الناتج التى تحقق شرط اليسر المالى وبذلك لا ينحرف الوضع المالى العام عن مستوى اليسر المالى طويل الأجل. وبالتالي فانه حتى أن وجد دين عام وكان سعر الفائدة الحقيقى فى الدولة موجب واكل من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فثمة إمكانية فى الموازنة العامة لتغطية خدمة هذا الدين وعليه يمكن القول فى هذه الحالة انه يوجد يسر مالى لدى الحكومة.

ويشتق شرط الاقتدار المالى العام أيضا من معادلة قيد الموازنة اللحظى Instantaneous view of budget constraint ويحسب من خلالها نسبة عجز الموازنة الأولى إلى الناتج اللازمة لتحقيق شرط الاقتدار المالى العام^١ وتمثل هذه المعادلة الشرط الكافى والضرورى لتحقيق الاقتدار المالى للقطاع العام. ولتقييم الأداء المالى للقطاع العام تقارن تلك النسبة s^{**} بالنسبة الفعلية المتحققة للعجز الأولى إلى الناتج المحلى الإجمالى ويقدر حجم الإصلاح المالى المطلوب بالفرق بين هاتين النسبتين فإذا كان الفرق بينهما موجبا دل ذلك على حجم التغيرات والإصلاحات المالية بحجم هذا الفرق فى حين إذا كان هذا الفرق سالبا دل ذلك على أن الوضع المالى العام مستقر ولا يتطلب إصلاحات مالية جديدة. كما أن متابعة الفرق بين كل من النسبتين يمثل مؤشرا على سلامة السياسة المالية القائمة وعمما إذا كانت تعود الدولة إلى الاقتدار ام إلى الانحراف عن الاقتدار المالى العام .

^١ شرط الاقتدار المالى العام، معادلة رقم(١٢)، الملحق الفنى

وتقدم معادلة شرط الاقتدار المالى العام ثلاث طرق رئيسية لتمويل عجز الموازنة الأولى بطريقة آمنة. الطريقة الأولى من خلال الاقتراض المحلى فى حالة إذا كان معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى اكبر من سعر الفائدة على الدين المحلى ، الطريقة الثانية هى الاقتراض الخارجى فى حالة ارتفاع معدل نمو الصادرات عن سعر الفائدة العالمى ، وأخيرا الإصدار النقدى للاستفادة من فروق سعر الصرف .

ومما سبق فان كلا الشرطين أو النسبتين s^{**} و s^* تغطى القصور فى المؤشرات المالية الأخرى فى عدد من الأوجه فهما يأخذان بعين الاعتبار حجم الدين العام الداخلى والخارجى ، كذلك متغيرات الاقتصاد الكلى الأخرى مثل التضخم ومعدل نمو الصادرات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف الحقيقية.

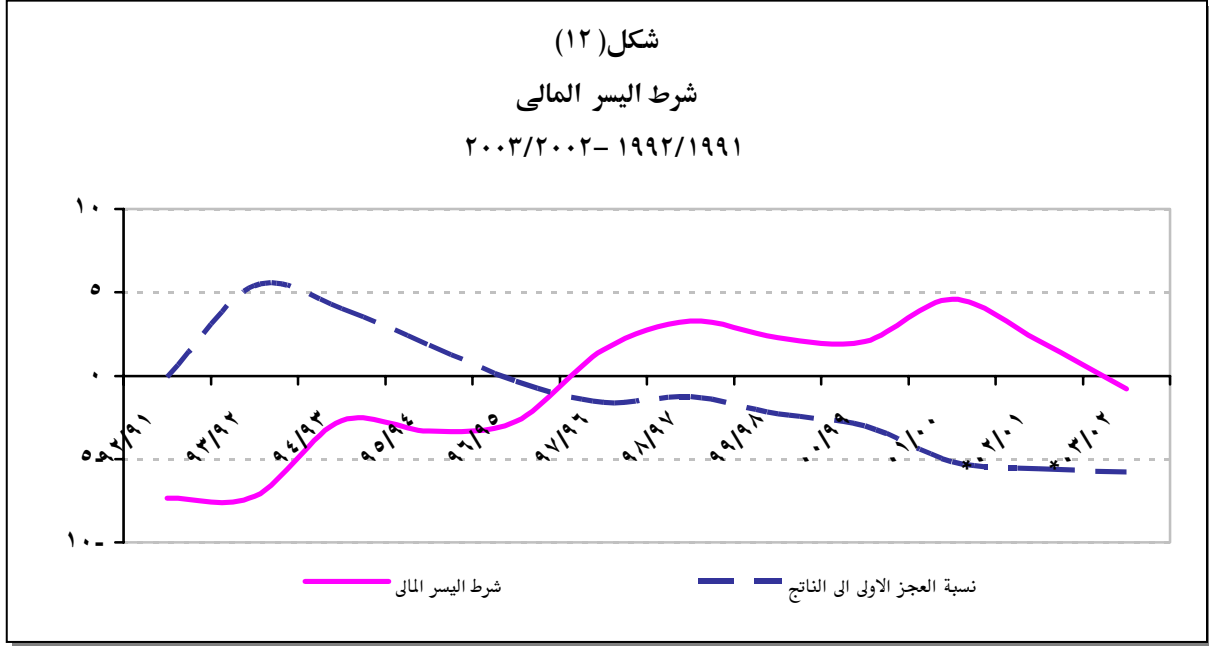
٣.٢ تطبيق نموذج اليسر والاقتدار المالى على الاقتصاد المصرى

لقد تم حساب شرطى اليسر والاقتدار المالى للاقتصاد المصرى وذلك خلال الفترة من ١٩٩٢/١٩٩١ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وقد تم مقارنة نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى الإجمالى التى تحقق الاقتدار واليسر المالى العام وتلك النسبة التى تحققت بالفعل وذلك فى محاولة بسيطة لتقييم الوضع المالى خلال تلك الفترة وتقدير حجم الإصلاحات المالية المطلوبة للوصول إلى مستوى اليسر والاقتدار المالى الآمن فى مصر.

• شرط اليسر المالى

فيما يتعلق بنسبة العجز الأولى^١ إلى الناتج المحلى الإجمالى التى تحقق شرط اليسر المالى فى الاقتصاد فكما يتضح من الشكل رقم (١٢) كانت نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى الإجمالى المتحققة بالفعل أعلى من تلك النسبة التى تحقق شرط اليسر المالى وذلك خلال الفترة من عام ١٩٩٢/١٩٩١ حتى عام ١٩٩٧/١٩٩٦.

^١ عجز/فائض الموازنة الأولية = الإيرادات الكلية بالموازنة العامة للدولة - (الاستخدامات الكلية - فوائده ومدفوعات الدين العام المحلى والخارجى)



المصدر: محسوب وفقا لبيانات جداول الملحق الاحصائى

فقد كان هناك فائض فى الموازنة الأولية بلغت متوسط نسبته نحو ٣,٧٪ إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٢ حتى ١٩٩٥/١٩٩٤ فى حين كان يتحقق شرط اليسر المالى عند نسبة عجز أولى إلى الناتج بنحو ٤,٤٪ فى المتوسط واخذ الفارق بين كل من النسبتين فى الانخفاض إلى أن أصبح هذا الفارق موجباً بدءاً من عام ١٩٩٧/١٩٩٦ حيث بلغت نسبة العجز الأولى إلى الناتج نحو ١,٥٪ فى حين أن النسبة التى تحقق اليسر المالى هى وجود فائض فى الموازنة الأولية بنسبة ١,٦٪ تقريباً. وذلك يرجع إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي المرجح عن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بدءاً من عام ١٩٩٧/١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث بلغ معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى نحو ٤٪ مقارنة بسعر فائدة حقيقى مرجح للفائدة^١ بلغ ٥,٤٪ وهو ما يؤكد شرط اليسر المالى وهو ضرورة أن يكون معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى أكبر من سعر الفائدة على الدين العام فكلما اقترب معدل نمو الناتج الحقيقى من سعر الفائدة الحقيقى قل حجم الإصلاحات المالية المطلوبة ومن ثم اقترب الاقتصاد من وضع اليسر المالى

^١ سعر الفائدة المرجح = (سعر الفائدة العالمى وهو سعر الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكى $libor$ × نسبة الدين الخارجى إلى الناتج

المحلى الإجمالى) + (سعر الفائدة المحلى وهو سعر الخصم بالبنك المركزى × نسبة الدين المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى)

سعر الفائدة الحقيقى = سعر الفائدة الاسمى - معدل التضخم

العام. ويلاحظ اقتراب كل من نسبة العجز الاولى اللازمة لتحقيق اليسر المالى والنسبة المتحققة بالفعل عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وذلك يرجع إلى اقتراب معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى الذى بلغ ٣,٥٪ من سعر الفائدة الحقيقى المرجح والذى بلغ نحو ٣,١٪. ومن ثم انخفض حجم الإصلاح المالى المطلوب فكما يوضح الجدول رقم (١) عن النسبة من الناتج المحلى الإجمالى اللازمة للوصول إلى مستوى اليسر المالى المطلوب فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ قدرت هذه النسبة بنحو ٣,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى ارتفعت عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى نحو ٩,٨٪ وانخفضت نسبيا عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ لتحقيق نحو ٥,٧٪.

جدول (١)

اليسر والاقتدار المالى العام نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى

(٪)

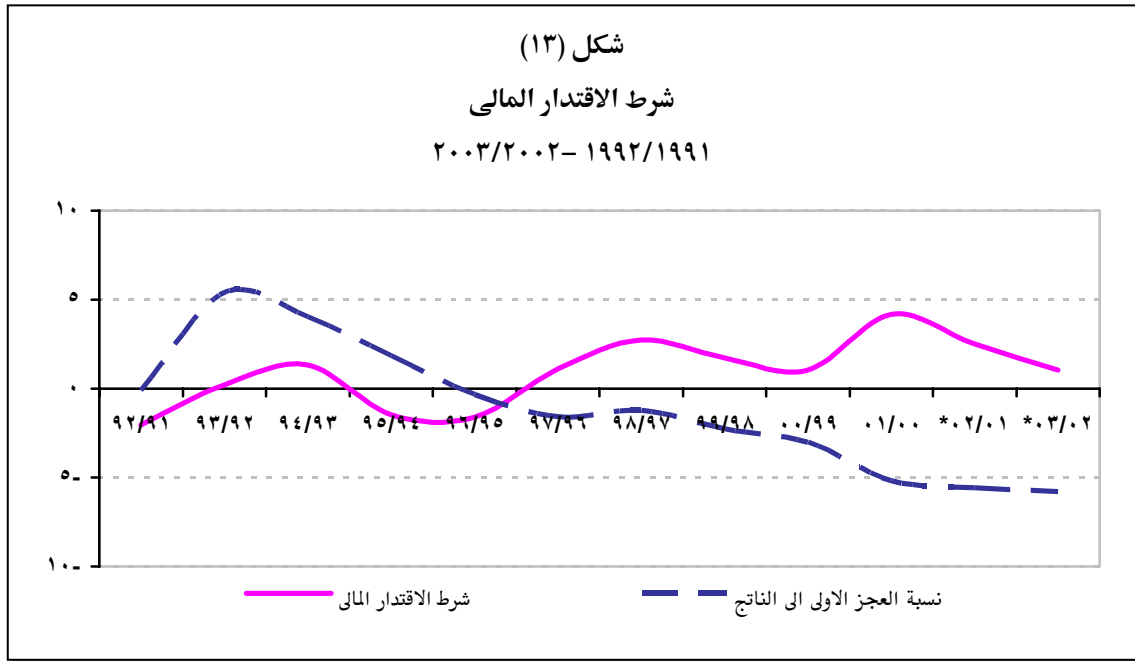
٢٠٠٣/٠٢	٢٠٠١/٠٠	٢٠٠٠/٩٩	١٩٩٩/٩٨	١٩٩٧/٩٦	
٣,٥	٣	٥,١	٤,٩	٤	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى
٦,٤-	٥,٣-	٣-	٢,٣-	١,٥-	الموازنة الأولية
٩٦	٨٨	٧٨	٧٧	٧٠	الدين المحلى
٤٥	٣١	٣٠	٣٤	٤٠	الدين الخارجى
٠,٧-	٤,٦	٢	٢,٣	١,٦	الموازنة الأولية اللازمة لليسر المالى
٥,٧	٩,٨	٥,١	٤,٦	٣,١	الإصلاح المالى اللازم لتحقيق اليسر المالى العام
٠,٧	٤,٢	١	١,٧	١,٢	الموازنة الأولية المحققة الاقتدار المالى العام
٧,١	٩,٤	٤,١	٤	٢,٨	الإصلاح المالى اللازم لتحقيق الاقتدار المالى العام

المصدر: محسوب من بيانات جداول الملحق الاحصائى

• شرط الاقتدار المالى

أما فيما يتعلق بالاقتدار المالى للاقتصاد فكما يتضح فى الشكل رقم (١٣) فقد كان عام ١٩٩٧/١٩٩٦ هو بداية الاختلال بين نسبة العجز الاولى إلى الناتج المحلى الإجمالى التى تحقق الاقتدار المالى العام ونسبة العجز المحققة بالفعل إلى الناتج المحلى الإجمالى حيث ظلت طوال فترة المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى تحقق الاقتدار المالى العام حيث حققت الموازنة الأولى فائضا خلال ثلاث سنوات من تلك الفترة، وبلغت فى المتوسط نسبة فائض الموازنة إلى الناتج المحلى نحو ٣,٧٪ فى حين أن النسبة اللازمة للاقتدار كانت نحو ١٪ من الناتج المحلى الإجمالى و يعد ذلك من مؤشرات النجاح للمرحلة الأولى

من الإصلاح الاقتصادى كذلك يوضح تلائم السياسة المالية المحققة مع الأهداف الاقتصادية الأخرى إلى أن أخذت الفجوة بين كلا النسبيتين فى الاتساع بدءاً من عام ١٩٩٦/١٩٩٧. حيث بلغ الفارق بينهم نحو ٢.٨٪ فقد ارتفعت نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى الإجمالى عن تلك النسبة اللازمة لتحقيق شرط الاقتدار المالى العام واستمر الفارق فى التزايد الأمر الذى يشير إلى تزايد النسبة من الناتج المحلى الإجمالى اللازمة للإصلاح المالى لتحقيق الاقتدار المالى العام.



المصدر: محسوب من جداول الملحق الاحصائى

وكما يتضح من الجدول رقم (١) تزايدت تلك النسبة من ٢.٨٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى نحو ٩.٤٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ويلاحظ الانخفاض النسبى فى تلك النسبة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلا أنه ما زال هناك حاجة إلى إصلاحات مالية تمثل نحو ٧.١٪ من الناتج المحلى الإجمالى للوصول إلى نسبة عجز أولى للناتج تحقق شرط الاقتدار المالى العام دون زيادة كل من نسبة الدين العام المحلى والخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى ظل العلاقات الاقتصادية الأخرى.

الخلاصة

من خلال التحليل الكيفى للجوانب المالية والاقتصادية المحيطة تبين ارتفاع معدل نمو الاستخدامات الجارية بشكل أكبر من الإيرادات الجارية . فقد زادت إجمالى الاستخدامات من ٨٨ مليار جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩٦ إلى ١٥٥,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بمعدل نمو ٩,٩٪ فى حين أن إجمالى الإيرادات زادت من ٦٨,٤ مليار جنيه إلى ١٠٣,٦ مليار جنيه وبلغ معدل النمو ٧,٢٪. وذلك يرجع إلى السياسة التوسعية التى انتهجتها الدولة للخروج من أزمة الركود الاقتصادى ومن ثم تزايد العجز الكلى فى الموازنة العامة والعجز الأولى بشكل كبير خاصة فى السنوات الأخيرة حيث لم يقابل تلك الزيادة الكبيرة فى جانب الاستخدامات زيادة مقابلة فى جانب الإيرادات نتيجة لتباطؤ معدل نمو الإيرادات السيادية التى تمثل النسبة الأكبر فى الإيرادات العامة للدولة حيث بلغ معدل النمو المركب لها نحو ٦,١٪ فى الفترة من ١٩٩٧/١٩٩٦ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقارنة بنحو ١٦,٨٪ خلال الفترة من ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ١٩٩٧/١٩٩٦.

وقد تم حساب شرطى اليسر والاقتدار المالى العام والذان يوضحان الوضع المالى للدولة الآمن أو تلك النسبة للعجز الأولى إلى الناتج المحلى الاجمالى التى لا تؤدى إلى مزيد من المديونية المحلية والخارجية وقد تبين إن الفجوة بين تلك النسبة ونسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى الإجمالى المتحققة بالفعل زادت ابتداءً من عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ومن ثم فإن الوصول إلى مستوى اليسر المالى يتطلب إصلاحاً مالياً بنسبة ٥,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى وبنسبة ٧٪ للوصول إلى مستوى الاقتدار المالى العام. حيث أن نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى الإجمالى التى يتحقق عندها اليسر المالى هى ٠,٧٪ فى حين أن تحقيق الاقتدار المالى يتطلب تحقيق فائض فى الموازنة الأولية بنحو ٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

المراجع

- الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة، وزارة المالية، أعداد مختلفة.
- وزارة التخطيط، قاعدة بيانات المتغيرات الإقتصادية الكلية والقطاعية.
- المجلة الاقتصادية، البنك المركزى، أعداد مختلفة.
- John T.Cuddington. Analysing the Sustainability of Fiscal Deficits in Developing Countries, Georgetown University, Washington, July 1996.
- Nigel Chalk and Richard Hemming. Assessing Fiscal Sustainability in Theory and Practice, IMF , April 2000 .
- Sundrarajan V., Dattels Peter and Blommestein Hans J.. Coordinating Public Debt and Monetary Management, IMF, 1997.
- Bevilaqua Afonso S. and Garcia Marcio G. P. Debt Management In Brazil : Evaluation of the Real Plan and Challenges Ahead, Pontifical Catholic University of Rio de Jenero, 1999.
- Roe Alan R. ,The Egyptian Banking system : Liberalization, Competition and Privatization , The Egyptian Center for economic studies, June 1998 , p. 15.
- Nilss Olekalns and Paul Cashin. "An Examination of the sustainability of Indian Fiscal Policy", University of Melbourne, 2001.
- IMF. International Financial Statistics book, 2001.
- World Bank. world Bank indicators, 2001.
- Hinh T.Dinh , Fiscal Solvency and sustainability in economic management, 1999

الملحق الفنى

شرط اليسر المالى:

يستمد مفهوم اليسر بالنسبة للحكومة مثله مثل أية كيان اقتصادى من قيد الموازنة لفترة

: Intertemporal Budget Constraint

$$\int_0^{\alpha} S_t e^{-rt} dt = B_0 \quad (\text{المعادلة ١})$$

حيث أن S_t الرصيد الأول (رصيد الموازنة باستثناء الفوائد) فى الفترة t ، r هو سعر الفائدة الاسمى، و B_0 هى الرصيد الأولى للدين المحلى. يمكن أن نبين أن المعادلة رقم (١) صحيحة فقط فى حالة توافر شرط
: Transversality

$$\lim_{t \rightarrow \infty} B_t \exp^{-rt} = 0 \quad (\text{المعادلة ٢})$$

تشير المعادلة السابقة إلى أن القيمة الحالية المخصومة لدين القطاع العام فى دولة ما يصل إلى صفر مع مرور الوقت.

s^* : نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى الإجمالى التى تحافظ على الاقتدار المالى العام فى الأجل الطويل.

نعرف s^* كنسبة من الناتج التى تتناسب مع المعادلة رقم (١)، فنجد

$$\int_0^{\alpha} s^* e^{(g-r)t} dt = \frac{B_0}{Y_0} \quad (\text{المعادلة ٣})$$

وللحصول على s^*

$$s^* = \frac{B_0}{Y_0} (r - g) \quad (\text{المعادلة ٤})$$

حيث أن :

$\frac{B_0}{Y_0}$: نسبة الدين الحكومى المحلى والخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى

r : سعر الفائدة الحقيقى

g : معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى.

شرط الاقتدار المالى:

الاقتدار المالى يمكن التوصل إليه عن طريق التحليل اللحظى لقيود الموازنة:

$$D + iB + Ei^*(1-\mu)B^* = \dot{B} + E\dot{B}^*(1-\mu) + \dot{M} \quad (\text{معادلة هـ})$$

علما بان:

D هي العجز المالى الأولى.

i سعر الفائدة الأسمى على الدين المحلى.

B دين القطاع العام المحلى.

E سعر الصرف الأسمى (عملة محلية لكل وحدة من العملة الأجنبية).

B* ترمز إلى دين القطاع العام الخارجى.

\dot{B} هو التغير فى الدين المحلى.

i^* هو سعر الفائدة الأسمى على الدين الخارجى.

\dot{M} هو التغير فى المعروض النقدى

μ المنح أو soft money فى الموازنة.

للحصول على القيم الحقيقية يتم قسمة المعادلة السابقة على الاسعار P علما بان:

$$b = B/P \quad \text{و} \quad b^* = EB^*/P \quad \text{يلاحظ أن:}$$

$$(\dot{B}/P) = \dot{b} + b \hat{p}$$

$$\text{و} \quad (E \dot{B}^*/P) = \dot{b}^* - b^* (\hat{e} - \hat{p}^*)$$

ويمكن كتابة المعادلة رقم (هـ) كالتالى:

$$\text{أو} \quad d + ib + i^*(1-\mu)b^* = \dot{b} + b \hat{p} + (1-\mu)(\dot{b}^* - b^*(\hat{e} - \hat{p}^*)) + m(\hat{p} + g)$$

$$d + ib - b \hat{p} + (i^* - \hat{p}^* + \hat{e})(1-\mu)b^* = \dot{b} + (1-\mu)\dot{b}^* + m(\hat{p} + g)$$

وبما ان g هي معدل نمو الناتج و \hat{p} معدل التضخم فيمكن كتابة المعادلة كالتالى:

$$d + rb + (1-\mu)b^*(r^* + \hat{e}) = \dot{b} + (1-\mu)\dot{b}^* + m(\hat{p} + g)$$

$$\text{حيث أن} \quad r = i - \hat{p}$$

وإذا قسمنا المعادلة السابقة على y

$$d/y + rb/y + (b^*/y)(1-\mu)(r^* + \hat{e}) = \dot{b}/y + (1-\mu)\dot{b}^*/y + (m/y)(\hat{p} + g) \quad (\text{معادلة ٦})$$

بفرض $\beta = \frac{b}{y}$; $\beta^* = \frac{b^*}{x}$ حيث X هي حجم الصادرات

$$\dot{b}^*/x = \dot{\beta}^* + \beta^* \hat{x} \quad \text{و} \quad \dot{b}/y = \dot{\beta} + \beta g; \quad \text{أذن}$$

أو بدلالة y

$$\frac{\dot{b}^*}{y} = \frac{x}{y} (\dot{\beta}^* + \beta^* \hat{x}) \quad (\text{معادلة ٧})$$

أذن

$$\frac{d}{y} + \frac{rb}{y} + \frac{(1-\mu)b^*(r^* + \hat{e})}{y} = \frac{\dot{b}^*}{y} + (1-\mu)\frac{\dot{b}^*}{y} + \frac{m}{y}(\hat{p} + g) \quad (\text{معادلة ٨})$$

أو

$$\frac{d}{y} + r\beta + (1-\mu)(x/y)\beta^*(r^* + \hat{e}) = \dot{\beta} + \beta g + (1-\mu)(\dot{\beta}^* + \beta^* \hat{x}) + \frac{m}{y}(\hat{p} + g)$$

أيضا من النظرية الكمية للنقود نجد أن معادلة التبادل هي:

$$Mv = Py \quad (\text{معادلة ٩})$$

فى المدى القصير، إذا افترضنا أن سرعة دوران النقود v ، $m/y = 1/v$

أذن

$$\frac{d}{y} = \dot{\beta} + (1-\mu)\frac{x}{y}\dot{\beta}^* + \beta(g-r) + (1-\mu)(x/y)\beta^*(\hat{x} - r^* - \hat{e}) + 1/v(\hat{p} + g) \quad (\text{معادلة ١٠})$$

المعادلة رقم (١٠) تعطى صورة لحظية لشكل قيد الموازنة. ذلك القيد يعتمد على عدة عوامل من ضمنها

الحجم الحالى للدين المحلى والخارجى β و β^* ، سعر الفائدة الحقيقى ومعدل النمو r و g ، نسبة

الصادرات للناتج القومى $\frac{x}{y}$ ، معدل نمو الصادرات \hat{x} ، سعر الفائدة العالمى الحقيقى r^* ، معدل التغير

فى سعر الصرف الحقيقى \hat{e} ، مقلوب سرعة دوران النقود $\frac{m}{y}$ ومعدل التضخم \hat{p} .

ألان نعرف شرط اقتدار القطاع العام كالاتى

$$\dot{\beta} = \dot{\beta}^* = 0 \quad \text{أو}$$

$$\frac{d}{y} = \beta(g-r) + (1-\mu)(x/y)\beta^*(\hat{x} - r^* - \hat{e}) + 1/v(\hat{p} + g) \quad (\text{معادلة ١١})$$

نعرف $s^{**} = -\frac{d}{y}$ الفائض الأولى (كنسبة للنتائج) المطلوب للوصول إلى حالة اقتدار دين القطاع العام المحلى

$$s^{**} = \beta(r-g) + (1-\mu)(x/y)\beta^*(r^* + \hat{e} - \hat{x}) - 1/v(\hat{p} + g) \quad (\text{معادلة ١٢})$$

المعادلة رقم (١٢) تشكل القيد المطلوب والكافى للوصول إلى اقتدار دين القطاع العام. حيث أن:

s^{**} : نسبة العجز الأولى فى الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى التى تحافظ على الاقتدار المالى العام فى الأجل القصير

β : نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى

β^* : نسبة الدين العام الخارجى^١ إلى الناتج المحلى الإجمالى

r : سعر الفائدة الحقيقى (سعر الخصم لدى البنك المركزى)

r^* : سعر الفائدة العالمى الحقيقى (سعر الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكى LIBOR)

g : معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى

μ : المنح والمعونات

x/y : نصيب الصادرات من الناتج المحلى الإجمالى

\hat{x} : معدل نمو الصادرات

\hat{e} : التغير فى سعر الصرف الحقيقى

\hat{p} : معدل التضخم

$1/v$: مقلوب سرعة دوران النقود (المعروض النقدى $M1$)

^١ تم استخدام اللوغاريتم الطبيعى للسلسلة الدين الخارجى حيث أدى إلى الحصول على نتائج أفضل

ملحق
الدراسات السابقة

دراسات سابقة

بعض دراسات الدين العام والاقتدار المالى

شغل تحديد مفهوم واضح ومحدد للاقتدار المالى العام Fiscal Sustainability الفكر الاقتصادى الحديث ثم اتجه اهتمام الفكر الاقتصادى إلى محاولة اشتقاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادى من خلال تحليل الاقتدار المالى .

وفى دراسة لكل من Nilss Olekalns and Paul Cashin (٢٠٠٠)^١ حول تقييم السياسة المالية فى الهند قاما بوضع فرضية أساسية وهى نمو الدين العام المحلى بمعدل أقل من سعر الفائدة، وقاما باختبار هل تم تمويل العجز المالى من خلال المزيد من الاستدانة (التمويل البونزى – Ponzi Financing) وقد توصلت هذه الدراسة من خلال تحليل السلاسل الزمنية لكل من الإيرادات والنفقات العامة للحكومة إلى أن الاستمرار فى السياسة المالية المتبعة سيؤدى إلى انفلات مالى Fiscal Unsustainability .

وقام Nigel Chalk and Richard Hemming (٢٠٠٠)^٢ بدراسة حول تقييم الاقتدار المالى فى النظرية والتطبيق من خلال الاعتماد على منهج قيد الميزانية وخلصت هذه الدراسة إلى بعض المؤشرات التى يمكن الاعتماد عليها فى توضيح مدى بعد السياسة المالية عن الاقتدار المالى ومن هذه المؤشرات مؤشر فجوة الضرائب، وبناء عليه يتم تحديد القدرة الضريبية للدولة والتى تعد مورداً هاماً للوفاء بالتزامات الدين العام، حيث يتم تحديد نسبة الضرائب إلى الناتج المحلى الإجمالى اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الاجمالى، وقد تم تعريف مؤشر فجوة الضرائب متوسط الأجل، والذى يستخدم لتحديد نسبة الضرائب إلى الناتج المحلى الإجمالى لتثبيت نسبة الدين إلى الناتج خلال السنوات القادمة، وبالتالي يتم تحديد النسبة التى يجب أن تزيد بها الضرائب خلال الفترة القادمة لتثبيت نسبة الدين فى ظل النفقات الجارية والمخططة.

¹ Nilss Olekalns and Paul Cashin. "An Examination of the sustainability of Indian Fiscal Policy", University of Melbourne, 2001.

² Nigel Chalk and Richard Hemming. Assessing Fiscal Sustainability in Theory and Practice, IMF , April 2000.

- وفي عام (١٩٩٦) قدم John T. Cuddington^١ دراسة تناول فيها العجز المالى من خلال مدخلين هما: المدخل المحاسبي، ومدخل القيمة الحالية، ويعد المدخل المحاسبي هو الأكثر ملاءمة لظروف الدول النامية. ويقدم هذا المدخل حلا للوصول إلى حالة الاقتدار المالى، ويمكن عرض أهم نتائجه كالآتي:
- إذا كانت نسبة الفائض / العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى تساوى صفرا فإنه من المتوقع أن تنمو/تتقلص نسبة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى وتتقلص بمعدل معين يحدده النموذج على انه الفرق بين معدل النمو وسعر الفائدة الحقيقي.
 - إن أى عجز أو فائض يعرف على أنه اقتدار مالى في حالة ما إذا أدى إلى نسب ثابتة من الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى.
 - يستخدم المدخل المحاسبي للتأكد من وجود اتساق بين أهداف السياسات الاقتصادية المختلفة.

وفى دراسة تحليلية أخرى تناول كل من Marcio G. P.Garcia و Afonso S. Bevilaqua (١٩٩٧)^٢. تحليل تجربة إدارة الدين العام المحلى في البرازيل للوصول إلى حلول لتلك الأزمة، حيث قام الباحثان بتحليل الارتفاع الكبير في الدين خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٨ بهدف معرفة الأسباب الحقيقية لذلك. وقد أوضحا أن السبب الأساسى هو مدفوعات الفائدة المرتفعة والتي ترجع إلى ضعف الوضع المالى وسعر الصرف شبه الثابت، وكذلك تراكم الالتزامات على دولة البرازيل، وخلص إلى وجوب العمل على إدارة الدين العام المحلى بحيث يتم إتباع سياسة مالية أكثر تحكما وذلك لمنع هذه النسبة من الارتفاع بشكل كبير، وان يتم الاعتماد بشكل أكبر على السندات لتمويل العجز وذلك حتى تكون فترة الاستحقاق للدين أطول دون خلق مشكلات فى التوقيت، وان الأداة المثلى لزيادة طول فترة استحقاق الدين هي الدين المرتبط بالتضخم (Inflation-Linked Debt). ومع ذلك تثير هذه النظرة اعتراضا يتمثل فى الآثار التضخمية التى تنطوى عليها.

^١ John T.Cuddington. Analysing the Sustainability of Fiscal Deficits in Developing Countries, Georgetown University, Washington, July 1996.

^٢ Bevilaqua Afonso S. and Garcia Marcio G. P. Debt Management In Brazil : Evaluation of the Real Plan and Challenges Ahead, Pontifical Catholic University of Rio de Jenero, 1999.

وفى دراسة قام بها Ayumu Yamauch (٢٠٠٤) ^١ ، عن الاقتدار المالى فى أريتريا، قدمت تحليل لأسباب العجز المالى وأثره على مؤشرات الدين المحلى والخارجى. وتتمثل مؤشرات الاقتدار المالى التى عرضتها الدراسة فى مؤشر الفجوة الأولى ويكون المؤشر موجب عندما يكون معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى الأسمى أكبر من سعر الفائدة الأسمى على الدين العام، وهذا يعنى قدرة الميزان الجارى على تثبيت نسبة الدين. أيضا هناك مؤشر فجوة الضرائب، وفى حالة أن المؤشر موجب فهذا يعنى أن إيرادات الضرائب تكون كافية لتثبيت نسبة الدين. وأخيرا مؤشر فجوة النفقات ويكون هذا المؤشر موجبا حين تكون النفقات الجارية اقل مما يجب لتثبيت نسبة الدين. وتعنى هذه المؤشرات أن السياسات المالية المتبعة خلال العشر سنوات الماضية ابتعدت عن مفهوم الاقتدار المالى وأنه يلزم على الحكومة القيام بتعديلات فى الموازنة على الجانبين النفقات والإيرادات لتثبيت الجانب المالى.

وفى دراسة ^٢ قام بها Albert Marcet و Andrew Scott (٢٠٠١) ^٢ ، استهدفت دراسة سوق السندات فى الولايات المتحدة و التذبذبات فى عجز الموازنة. خلصت الدراسة إلى أن هيكل الأسواق سواء كان (سوق ناشئة أو سوق كاملة) يؤثر على الاقتدار المالى للدولة، ولذلك يمكن الاستعانة بوضع حدود للدين Debt Limits تكون نسبياً ثابتة من الناتج المحلى الإجمالى.

هناك دراسة أيضا قام بها Raghendra Jha (٢٠٠١) ^٣ ، عن اقتصاديات السياسة المالية فى الدول النامية. تطرح الدراسة فكرة أن عجز الموازنة هو عجز مؤقت طالما يمكن تغطيته بفائض فى المستقبل. وباستخدام النموذج يتم تحديد نسبة الفائض الأولى المتوقع والفائض الأولى المحقق ويستخدم كمؤشر للاقتدار المالى. ويحدد هذا المؤشر المدى الممكن لزيادة الإيرادات أو لتخفيض النفقات بالنسبة إلى الدخل لمنع معدل الدين من الزيادة.

^١ Ayumu Yamauchi, "Fiscal Sustainability—The Case of Eritrea", 2004, IMF Working Paper.

^٢ Albert Marcet, Andrew Scott, "Debt and Deficit Fluctuations and the Structure of Bond Markets", May 25th 2001.

^٣ Raghendra Jha, "Macroeconomics of Fiscal Policy in Developing Countries", April 2001.

الملحق الاحصائى

جدول (١)

الحساب الختامي للدولة خلال الفترة من عام ١٩٨٤/١٩٨٥ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢

بالمليار جنيه

عجز الموازنة العامة	اجمالي الإيرادات	الإيرادات الرأسمالية			الإيرادات الجارية			اجمالي الاستخدامات	الاستخدامات الرأسمالية			الاستخدامات الجارية			السنوات
		الإجمالي	الإيرادات الرأسمالية لتمويل التحويلات	الإيرادات الرأسمالية لتمويل الإستثمارات	الإجمالي	الإيرادات والتحويلات الجارية	الإيرادات السيادية		الإجمالي	التحويلات الرأسمالية	الإستثمارات الإستثمارية	الإجمالي	النفقات والتحويلات الجارية	الأجور	
٣,٥	١١,٤	١,٧	١,١	٠,٦	٩,٧	٣,٥	٦,٢	١٤,٩	٣,٦	٢	١,٦	١١,٣	٨,١	٣,٢	١٩٨٥
٥,٦	١٢,٥	١,٦	١	٠,٦	١٠,٩	٤	٦,٩	١٨,١	٤,٨	٢,٧	٢	١٣,٣	٩,٨	٣,٤	١٩٨٦
٣,٨	١٤,٢	٣	١,٨	١,٢	١١,٢	٤,١	٧,٢	١٨	٤,٩	٢,٤	٢,٦	١٣,١	٩,٤	٣,٧	١٩٨٧
٦,٤	١٦,٣	٢,٨	١,٤	١,٤	١٣,٥	٥	٨,٥	٢٢,٧	٦,٥	٣,٧	٢,٧	١٦,٢	١١,٦	٤,٦	١٩٨٨
٦,٥	١٨,٣	٢,٩	١,٥	١,٤	١٥,٤	٥,٢	١٠,٢	٢٤,٨	٧,٤	٤,٥	٢,٩	١٧,٤	١٢,٢	٥,٢	١٩٨٩
٧,٣	٢٠,٨	٣,٤	١,٥	١,٩	١٧,٤	٥,٣	١٢,١	٢٨,١	٩,٢	٥,٥	٣,٦	١٨,٩	١٢,٨	٦,١	١٩٩٠
٣,٧	٣٣,٥	٦,١	٣,٤	٢,٧	٢٧,٤	١١,٥	١٥,٩	٣٧,٢	١١,٥	٦,٨	٤,٨	٢٥,٧	١٨,٦	٧,١	١٩٩١
١١,٩	٤٧	٩,٤	٦,١	٣,٣	٣٧,٦	١٣,١	٢٤,٥	٥٨,٩	٢٥,٩	١٩,٨	٦	٣٣	٢٤,٦	٨,٤	١٩٩٢
٥,٣	٥٤,١	٩,٧	٦,١	٣,٥	٤٤,٤	١٥,٩	٢٨,٥	٥٩,٤	١٧,٧	١٠,٥	٧,٣	٤١,٧	٣١,٧	١٠	١٩٩٣
٧,٨	٦٣,٩	١٤,٤	١٠,١	٤,٢	٤٩,٥	١٧	٣٢,٥	٧١,٧	٢٥	١٣,٩	١١,١	٤٦,٧	٣٥	١١,٧	١٩٩٤

تابع جدول (١)

الحساب الختامي للدولة خلال الفترة من عام ١٩٨٤/١٩٨٥ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢

بالمليار جنيه

عجز الموازنة العامة	اجمالي الإيرادات	الإيرادات الرأسمالية			الإيرادات الجارية			اجمالي الاستخدامات	الاستخدامات الرأسمالية			الاستخدامات الجارية			السنوات
		الإجمالي	الإيرادات الرأسمالية لتمويل التحويلات	الإيرادات الرأسمالية لتمويل الإستثمارات	الإجمالي	الإيرادات والتحويلات الجارية	الإيرادات السيادية		الإجمالي	التحويلات الرأسمالية	الإستثمارات الإستثمارية	الإجمالي	النفقات والتحويلات الجارية	الأجور	
١١	٥٩,٤	٧,٤	٢,٤	٥,١	٥١,٩	١٦,٧	٣٥,٢	٧٠,٤	٢٠,٣	٧,٢	١٣,١	٥٠,١	٣٦,٥	١٣,٦	١٩٩٥
١٦,١	٦٥,٤	٩,١	٢,٦	٦,٥	٥٦,٣	١٧,٧	٣٨,٦	٨١,٥	٢٥,٧	٩,٢	١٦,٥	٥٥,٨	٤٠	١٥,٨	١٩٩٦
١٩,٦	٦٨,٤	٩,٦	٣,٥	٦,١	٥٨,٨	١٨,٤	٤٠,٤	٨٨	٢٧,٣	١٠,١	١٧,٢	٦٠,٧	٤٢,٥	١٨,٣	١٩٩٧
١٧,٤	٧٦,١	١٤,٣	٨,٢	٦,١	٦١,٨	١٧,٦	٤٤,٢	٩٣,٥	٣٠,٦	١١,٧	١٩	٦٢,٩	٤٢,٦	٢٠,٣	١٩٩٨
٢٢,٨	٧٨,٣	١٢,٢	٥,٣	٦,٩	٦٦,١	١٧,٧	٤٨,٥	١٠١,١	٣٢	١٢,٥	١٩,٥	٦٩,١	٤٦,٦	٢٢,٦	١٩٩٩
٢٣,٥	٨٨,٧	١٨,١	٧,٩	١٠,٢	٧٠,٦	١٨,٩	٥١,٧	١١٢,٢	٣٤,١	١٤,٣	١٩,٧	٧٨,١	٥٣	٢٥,٢	٢٠٠٠
٣٠	٨٩,٢	١٦,٩	٨,٣	٨,٦	٧٢,٣	٢٠	٥٢,٤	١١٩,٢	٣٣,٧	١٥,٦	١٨,١	٨٥,٨	٥٧,٨	٢٨,١	٢٠٠١
٤١	٩٧,٢	١٨	٦,١	١١,٩	٧٩,٢	٢٢,٥	٥٦,٧	١٣٨,٢	٣٣,٥	١٦	١٧,٥	١٠٤,٧	٧٣,٨	٣١	٢٠٠٢
٥١,٦	١٠٣,٦	١٨,٨	٤,٩	١٣,٩	٨٤,٨	٢٥	٥٩,٩	١٥٥,٢	٣٣,٦	١٦,٨	١٦,٨	١٢١,٦	٨٧,٨	٣٣,٨	٢٠٠٣

المصدر: وزارة المالية - ختامي الموازنة العامة للدولة أعداد متفرقة

بيانات عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ مقدره وفقا لبيانات ختامي الموازنة العامة باستخدام طريقة ال Exponential Smoothing

جدول (٢)

الاستخدامات الجارية في الفترة من عام ١٩٨٥/١٩٨٤ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢

بالمليار جنيه

إجمالي الاستخدامات الجارية	الاستخدامات الجارية							السنة
	نفقات جارية متنوعة	المستلزمات السلعية والخدمية	أعباء المعاشات	فوائد الدين العام الخارجي	فوائد الدين العام المحلي	الدعم	الأجور	
١١,٢٩	٠,٥٤	٠,٧١	٠,٨٤	٠,١١	١,١٤	٢,٠١	٣,١٦	١٩٨٥
١٣,٢٨	٠,٦٨	٠,٧٣	٠,٨٩	٠,٢٤	١,٣٠	٢,٩١	٣,٤٥	١٩٨٦
١٣,١٤	٠,٧٧	٠,٧١	٠,٩٦	٠,٢٣	١,٦١	١,٦٥	٣,٦٩	١٩٨٧
١٦,٢٠	٠,٩٥	٠,٨٨	١,٠٩	٠,٣٨	١,٩٣	٣,٢٠	٤,٥٧	١٩٨٨
١٧,٤٣	١,٢٠	١,٠٨	١,٣٧	٠,٥٤	٢,٤٧	٢,٥٧	٥,٢٢	١٩٨٩
١٨,٨٨	١,٣٩	١,٢١	١,٥٧	٠,٦٩	٢,٩٧	١,٩٤	٦,٠٦	١٩٩٠
٢٥,٦٩	٢,٠٠	١,٤٥	٢,١٤	١,٥٩	٤,١٨	٣,٢٩	٧,١٢	١٩٩١
٣٢,٩٨	٢,٣٣	١,٨٨	٢,٧٦	٢,٢٩	٦,٣٦	٤,٤٧	٨,٣٨	١٩٩٢
٤١,٦٨	٢,٨٢	٢,٧٢	٣,٥٣	٣,٩٤	٩,٣٢	٤,٠٦	١٠,٠٠	١٩٩٣
٤٦,٧٤	٢,٨٤	٣,١٦	٣,٩١	٣,٤٢	١٢,١٨	٣,٤٢	١١,٧٠	١٩٩٤
٥٠,١٥	٣,٢٥	٣,٦٩	٤,٣٥	٣,٤٣	١١,١٥	٣,٩٤	١٣,٦٢	١٩٩٥
٥٥,٧٧	١١,٣٧	٤,٣٦	٤,٢٦	٣,٧٦	١١,٥٥	٤,٧٢	١٥,٧٥	١٩٩٦

تابع جدول (٢)

الاستخدامات الجارية في الفترة من عام ١٩٨٥/١٩٨٤ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢

بالمليار جنيه

إجمالي الاستخدامات الجارية	الاستخدامات الجارية							السنة
	نفقات جارية متنوعة	المستلزمات السلعية والخدمية	أعباء المعاشات	فوائد الدين العام الخارجي	فوائد الدين العام المحلي	الدعم	الأجور	
٦٠,٧٤	١٢,٥٢	٥,٠١	٤,٦٠	٢,٨٩	١٢,٩٧	٤,٤٨	١٨,٢٧	١٩٩٧
٦٢,٩٤	١٣,٣٧	٥,٣٣	٥,٠٥	١,٩٣	١٢,٣٠	٤,٦١	٢٠,٣٥	١٩٩٨
٦٩,١٢	١٤,٣٥	٥,٧٢	٥,٥١	١,٨٣	١٤,٥٨	٤,٥٦	٢٢,٥٦	١٩٩٩
٧٨,١٣	١٦,٣١	٦,٥٥	٦,٤٧	١,٨٠	١٦,٨٠	٥,٠٢	٢٥,١٨	٢٠٠٠
٨٥,٨٤	١٨,٣٢	٩,٥٨	٨,٢٩	١,٨٣	١٤,٨٢	٤,٩٣	٢٨,٠٧	٢٠٠١
١٠٤,٧٠	٢٩,٠٠	١٢,٦٠	١٠,٤١	١,٩٢	١٤,٢٥	٥,٥٧	٣٠,٩٥	٢٠٠٢
١٢١,٦١	٣٦,٨٨	١٥,٦٢	١٣,٢٧	٢,١٤	١٤,٠٦	٥,٧٩	٣٣,٨٤	٢٠٠٣

المصدر: وزارة المالية - ختامى الموازنة العامة للدولة أعداد متفرقة

بيانات عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ مقدره وفقا لبيانات ختامى الموازنة العامة باستخدام طريقة Exponential Smoothing

جدول (٣)

الإيرادات الجارية فى الفترة من عام ١٩٨٤/١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠٣

بالمليار جنيه

السنة	الإيرادات الجارية الغير سيادية							الإيرادات الجارية السيادية						
	فائض / عجز) الموازنة	إجمالي الإيرادات	إجمالي الإيرادات الجارية	إيرادات جارية أخرى	فائض البنك المركزى	فائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام	فائض قناة السويس	فائض البتترول	إجمالي الإيرادات السيادية	إيرادات سيادية أخرى	الضرائب على الاستهلاك*	جمارك	ضرائب	
١٩٨٥	١,٥٩-	٩,٧٠	٣,٥٢	١,٥٨	٠,٣٥	٠,٢٧	٠,١٦	٠,٢٣	٠,٩٤	٦,١٨	٠,٤٩	١,٤٤	١,٩١	٢,٣٤
١٩٨٦	٢,٣٩-	١٠,٩٠	٣,٩٩	١,٨٣	٠,٤٢	٠,٣٠	٠,٣٠	١,٠٩	٦,٩١	٠,٧٨	١,٤٩	١,٨١	٢,٨٣	
١٩٨٧	١,٨٩-	١١,٢٤	٤,٠٨	٢,٢٢	٠,٥٠	٠,٢٤	٠,١٠	٠,٢٢	٠,٨١	٧,١٦	٠,٦٩	١,٧٢	١,٩٣	٢,٨١
١٩٨٨	٢,٧١-	١٣,٤٨	٥,٠٣	٢,٨٤	٠,٦١	٠,٢٤	٠,١٠	٠,٣٢	٠,٩١	٨,٤٦	٠,٨٠	١,٩٨	٢,٣٨	٣,٣٠
١٩٨٩	١,٩٩-	١٥,٤٤	٥,٢٥	٢,٩١	٠,٦٧	٠,٢٨	٠,١١	٠,٢٤	١,٠٣	١٠,١٩	٠,٨٨	٢,٤١	٢,٨٥	٤,٠٦
١٩٩٠	١,٤٦-	١٧,٤٢	٥,٣٠	٣,٠٠	٠,٥٥	٠,٤٠	٠,١٣	٠,٤٥	٠,٧٨	١٢,١١	١,٠٢	٢,٨٧	٢,٩٢	٥,٣٠
١٩٩١	١,٧٢	٢٧,٤٢	١١,٤٨	٤,٥١	١,٧٩	٠,٤٢	٠,١٧	١,٣٦	٣,٢٤	١٥,٩٣	١,٥٧	٣,٣٧	٣,٢٧	٧,٧٢
١٩٩٢	٤,٦٢	٣٧,٦٠	١٣,١٢	٤,٢٦	١,٥٦	٠,٤٥	٠,١٣	٣,٠١	٣,٧١	٢٤,٤٨	٢,١٧	٦,٢٨	٤,٦١	١١,٤٢
١٩٩٣	٢,٧٠	٤٤,٣٨	١٥,٩٢	٧,١٦	٠,٩٧	٠,٥٤	٠,٢١	٣,٠١	٤,٠٢	٢٨,٤٦	٢,٧٧	٧,١٤	٤,٧٦	١٣,٧٩
١٩٩٤	٢,٧٢	٤٩,٤٦	١٧,٠٠	٧,٨٣	١,٣٠	٠,٤٢	٠,٢٣	٢,٦١	٤,٦١	٣٢,٤٦	٣,٢٩	٨,٠٨	٦,٥٢	١٤,٥٧

تابع جدول (٣)

الإيرادات الجارية فى الفترة من عام ١٩٨٥/١٩٨٤ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢

بالمليار جنيه

السنة	الإيرادات الجارية الغير سيادية							الإيرادات الجارية السيادية					فائض / (عجز) الموازنة	
	إجمالي الإيرادات الجارية	إيرادات جارية أخرى	فائض البنك المركزى	فائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام	فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى	فائض قناة السويس	فائض البتروال	إجمالي الإيرادات السيادية	إيرادات سيادية أخرى	الضرائب على الاستهلاك *	جمارك	ضرائب		
١٩٩٥	١٦,٧٨	٧,٨٤	٩,٣٠	٣,٣٣	٣٥,٢٥	٣,٩١	٣,١٣	٠,٢٦	٠,٦٣	٢,٢٧	٦,٤٨	١٦,٦٩	٥١,٩٤	١,٧٩
١٩٩٦	١٦,٣٨	٨,٣٦	١٠,٤٧	٣,٣٩	٣٨,٥٩	٤,٢٧	٢,٩٣	٠,٢٨	٠,٦٨	٢,٥٢	٧,٠٦	١٧,٧٤	٥٦,٣٣	٠,٥٦
١٩٩٧	١٧,٠١	٨,١٤	١١,٥٥	٣,٦٨	٤٠,٣٧	٤,٤٦	٣,٠٠	٠,٤٤	٠,٥٥	٢,٤٩	٧,٤٨	١٨,٤١	٥٨,٧٨	١,٩٦-
١٩٩٨	١٨,٧٣	٨,٧٨	١٣,١٠	٣,٥٨	٤٤,١٩	٣,٣٧	٣,١٨	٠,٣٠	٠,٦٥	٢,٦٢	٧,٥١	١٧,٦٢	٦١,٨٢	١,١٢-
١٩٩٩	١٨,٨٩	١١,٠٥	١٤,٥٧	٣,٩٥	٤٨,٤٦	١,٨٣	٢,٩١	٠,٢٤	٠,٨٠	٣,٢٢	٨,٦٨	١٧,٦٨	٦٦,١٣	٢,٩٨-
٢٠٠٠	٢٢,٢٣	٩,٢٩	١٦,٥٢	٣,٦٢	٥١,٦٦	١,٦١	٢,٧٦	٠,٤١	١,٢٧	٣,٩٢	٨,٩٧	١٨,٩٣	٧٠,٥٩	٧,٥٤-
٢٠٠١	٢٣,٤٣	٩,١٨	١٦,٥٣	٣,٢٢	٥٢,٣٦	١,٣٣	٢,٧٩	٠,٣٩	١,٨٠	٤,٣١	٩,٣٦	١٩,٩٨	٧٢,٣٤	١٣,٥١-
٢٠٠٢	٢٥,٠١	١١,٠٤	١٧,٥٥	٣,٠٥	٥٦,٦٥	١,٢٢	٣,٠٣	٠,٤٠	٢,٣٣	٥,٣٦	١٠,١٩	٢٢,٥٣	٧٩,١٨	٢٥,٥٢-
٢٠٠٣	٢٦,٧٢	١١,٦٥	١٨,٥٧	٢,٩٢	٥٩,٨٦	١,١٥	٣,٥٦	٠,٤٢	٢,٨٩	٦,٢٤	١٠,٧١	٢٤,٩٧	٨٤,٨٣	٣٦,٧٧-

المصدر: وزارة المالية - ختامى الموازنة العامة للدولة أعداد متفرقة

بيانات عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ مقدرة وفقا لبيانات ختامى الموازنة العامة باستخدام طريقة ال Exponential Smoothing

* بدأ من السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ تحولت إلى ضرائب عامة على المبيعات والخدمات

جدول رقم (٤)
 سعر صرف الحقيقي والأسمى للجنيه المصري مقابل الدولار
 خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٣

جنيه / دولار

السنة	سعر الصرف الحقيقي	سعر الصرف الأسمى
١٩٩٠	٢,٥٣	١,٥٥
١٩٩١	٤,٤٧	٣,١٤
١٩٩٢	٤,٢٩	٣,٣٢
١٩٩٣	٣,٩٨	٣,٣٥
١٩٩٤	٣,٨٢	٣,٣٩
١٩٩٥	٣,٣٩	٣,٤٠
١٩٩٦	٣,٢٦	٣,٣٩
١٩٩٧	٣,١٩	٣,٣٩
١٩٩٨	٣,١٠	٣,٣٩
١٩٩٩	٣,٠٨	٣,٤٠
٢٠٠٠	٣,١٧	٣,٤٥
٢٠٠١	٣,٦٥	٣,٨٥
٢٠٠٢	٤,٠٩	٤,٥٠
٢٠٠٣	٥,٢٣	٦,٠٣

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء - نظام سعر الصرف الحقيقي REER

صندوق النقد الدولي - قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية IFS- CD ROM

جدول رقم (٥)

سعر الفائدة على الودائع بالدولار الامريكى وسعر خصم البنك المركزى ومعدل التضخم

خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٣)

(%)

السنة	سعر الفائدة الامريكى على الودائع (LIBOR)	سعر الخصم	معدل التضخم
١٩٩٠	٨.٤٥	٢١	١٦,٨
١٩٩١	٦,٢٩	١٩,٨	١٩,٧
١٩٩٢	٤,٢	١٧	١٣,٦
١٩٩٣	٣,٦٤	١٥,٣	١٢,١
١٩٩٤	٥,٥٩	١٤	٨,١
١٩٩٥	٦,٢٤	١٣,٥	٨,٤
١٩٩٦	٥,٧٨	١٢,٣	٧,٢
١٩٩٧	٦,٠٨	١٢,٣	٤,٦
١٩٩٨	٥,٥٣	١٢	٣,٦
١٩٩٩	٥,٧١	١٢	٣,١
٢٠٠٠	٦,٨٣	١١	٢,٧
٢٠٠١	٣,٨٦	١١	٢,٣
٢٠٠٢	٢,١٩	١٠	٢,٧
٢٠٠٣	١,٣٦	١٠	٤,٢

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء - مخزون البيانات

صندوق النقد الدولى - قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية IFS- CD ROM

جدول رقم (٦)

الناتج المحلى الإجمالى، الدين العام المحلى والخارجى والصادرات

خلال الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٢/٢٠٠٣

مليار جنيه

الصادرات	إجمالي الدين العام الداخلى	إجمالي الدين العام الخارجى *	الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية	السنة
١١.٧٦٥	٩٧	١٠١.٤	١١٠.٠	١٩٩١/١٩٩٠
١٠.١٧١	١٠٦	١٠٨.٢	١٣١.١	١٩٩٢/١٩٩١
١٠.٤٦٥	١١٤	١٠١.٥	١٤٦.٢	١٩٩٣/١٩٩٢
١١.٧٥٧	١٢٦	١٠٤.٨	١٦٣.٠	١٩٩٤/١٩٩٣
١١.٧٠٣	١٣٧	١١٢.٢	١٩١.٠	١٩٩٥/١٩٩٤
١٢.٠٠٦	١٥١	١٠٥.١	٢١٤.٢	١٩٩٦/١٩٩٥
١٣.٢٨١	١٧٢	٩٧.٦	٢٤٧.٠	١٩٩٧/١٩٩٦
١٠.٨٦٤	١٨٩	٩٥.٣	٢٦٦.٨	١٩٩٨/١٩٩٧
١٢.٠٥٢	٢١٧	٩٥.٩	٢٨٢.٦	١٩٩٩/١٩٩٨
١٦.٣٥١	٢٤٦	٩٥.٩	٣١٥.٧	٢٠٠٠/١٩٩٩
١٦.٤٩١	٢٩١	١٠٢.٤	٣٣٢.٥	٢٠٠١/٢٠٠٠
٢١.١٤٤	٣٣٠	١٢٩.٢	٣٥٤.٦	٢٠٠٢/٢٠٠١
٣٦.٨١٢	٣٧١	١٧٣.١	٣٨٨.١	٢٠٠٣/٢٠٠٢

المصدر: البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة وقاعدة بيانات المتغيرات الإقتصادية الكلية والقطاعية

* تم حساب اجمالى الدين العام الخارجى باستخدام سعر الصرف الاسمى المبين بالجدول رقم (٤)